استعراض منهجي لتجارب الحوار في العراق

أيار 2023

Implemented by

giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

elbarlament cultures of democracy

شكر وتقدير:

تم تصميم هذا المنشور من قبل فريق GIZ لغرض تنفيذ مشروع تعزيز الحوار والمشاركة في العراق(PDP) .

هذا المنشور لم يكن له لأن يتم لولا العمل الممتاز الذي أنجز من قِبل د. خلود الخطيب ومحمد خليل.

د. خلود الخطيب هي أحد مؤسسي ورئيسة منظمة (LOUDER) اللبنانية لحقوق الإنسان. حاصلة على درجة الدكتوراه في القانون الدولي وشهادتي ماجستير، وهي محامية وأستاذة مشاركة في القانون الدولي في الجامعة اللبنانية.

د. خلود الخطيب هي خبيرة دولية في آليات الحماية التابعة للأمم المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الاستاذ محمد خليل متخصص في الإدارة التنظيمية ويتمتع بخبرة تزيد عن 20 عاماً. لقد عمل على نطاق واسع في الشرق الأوسط في قضايا مثل الحوكمة وتنمية المجتمع المدني وحقوق الإنسان وبناء السلام وحل النزاعات.

تشكر Elbarlament زملائها في الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم وقاموا بتخصيص وقتهم الثمين لإجراء مقابلات عميقة وشاركونا تجاربهم بسخاء. نشكر بكل امتنان السيد محمد بدران وجيروم كيوزن من (GIZ) على دعمهما الكبير.

ونتوجه بشكر خاص إلى السيدة أسماء هريز، التي دعمت عملية التنسيق والتسهيلات طوال فترة إعداد المنشور.

جدول المحتويات

المحتويات	3
قائمة الاختصارات	4
1. القسم 1: تعريف البحث	5
1.1 الملخص التنفيذي	5
1.2 مقدمة	8
1.3 الأساس المنطقي	9
2. السباق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والقانوني في العراق	11
2.1 السياق السياسي	11
2.2 السياق الاجتماعي- الاقتصادي	11
2.3 السياق الثقافي	12
2.4 السياق القانوني	12
3. القسم 2: تعريف البحث	16
3.1 منهجية البحث والأخلاق والقيود	16
3.1.1. بحوث مكتبية	16
3.1.2. مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين	16
3.2 اخلاقيات البحث	17
3.3 قيود البحث	17
4. القسم 3: التحديات وعوامل النجاح والدروس التي تم تعلمها	21
4.1 تحديات	21
4.1.1. تحديات اجتماعية وسياسية	21
4.1.2. التحديات البرامجية والاجرائية	21
4.2 عوامل النجاح الرئيسية والدروس المستفادة	25

5. استنتاجات وتوصيات	53
5.1 استنتاجات	53
5.1 توصيات	57
6. ممارسات جيدة	61

قائمة الاختصارات

BMZ	الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية
CIGE	لجنة التحقيق وجمع الأدلة
FGDs	مناقشات مجموعات التركيز
CDSP	لجنة الحوار والمصالحة المجتمعية
ICCPR	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
IDP	النازحون داخلياً
ISIS	الدولة الإسلامية في العراق والشام
ICSSI	مبادرة التضامن مع المجتمع المدني العراقي
GIZ	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
KIIs	مقدمي المعلومات الرئيسيون
KRG	حكومة إقليم كوردستان
KRI	إقليم كوردستان العراق
MoP	وزارة التخطيط
NGOs	منظمات غير حكومية
UDHR	الإعلان العالمي لحقوق الانسان
UNAMI	بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق

1. القسم 1: تعريف البحث

1.1. *الملخص التنفيذي*

العراق هو بلد متنوع فيه مزيج من الجماعات العرقية والدينية التي لكل واحد منها خلفيات ثقافية وتاريخية فريدة. بينما أثرى هذا التنوع الحيوي البلد، ألا انه أثقل كاهل البلد في الوقت نفسه بالتوترات والصراعات التي تعيق تعزيز الاستقرار والسلام. ان الحوار يعتبر أداة مهمة لتحقيق هذا الهدف، فضلاً عن تعزيز التفاهم والتعاون بين الفئات المختلفة.

من خلال الحوار، يمكن الاستماع إلى وجهات نظر مختلفة ومشاركتها ويمكن إيجاد أرضية مشتركة. يمكن للحوار أيضاً أن يساعد في تحديد الأسباب الجذرية للصراعات ومعالجتها، وبالتالي خلق فرص لبناء الثقة وحل الصراع. مع ذلك، قد يكون الحوار الفعال امراً تحقيقه ملئ بالتحديات في العراق.

يقدم هذا التقرير النتائج الرئيسية للاستعراض المنهجي لتجارب الحوار في العراق, وهو يقدم تحليلاً للخبرات والدروس المستفادة بشأن تنفيذ الحوارات التي تجريها مشاريع GIZ في العراق ومؤسسات الدولة العراقية وغيرها من المنظمات الدولية والمحلية. أجرى هؤلاء المحاورون 29 مقابلة شبه منظمة مع 32 شخص من مقدمي المعلومات الرئيسيين. يتضمن التقرير دراسة لمختلف المشاريع ذات العلاقة بالسياق العراقي، مع التركيز على التحديات وعوامل النجاح والممارسات المثلى والدروس المستفادة الرئيسية.

يقدم التقرير أيضًا مجموعة من التوصيات والرؤى كي تنظر فيها GIZ والمنظمات الأخرى التي تعمل على الحوار للمشاريع المستقبلية. ان النتائج المعروضة في التقرير تستند الى البحوث المكتبية وتجميع البيانات النوعية من خلال المقابلات الرئيسية مع مقدمي المعلومات. الدراسة اتبعت مبادئ اخلاقية واتبعت نهج "لا تضر".

وجد البحث أن التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجه الحوار في العراق تشمل: عدم الاستقرار السياسي، والافتقار إلى ثقافة الحوار، التفرقة وانعدام الثقة التفرقة في المجتمعات، وديناميكيات غير متوازنة للقوى والاستبعاد، والنهج الهرمي من أعلى الى أسفل، وعدم المساواة بين الجنسين ومعارضة مشاركة المرأة.

ان عدم الاستقرار السياسي والظروف سريعة التغير في المناطق الحساسة يؤديان إلى انقطاعات في التواصل، في وقت يؤدي فيه عدم الرغبة في التنازل وانعدام الثقة بين المجتمعات المحلية الى اعاقة الحوار. ان الديناميكيات غير المتوازنة للقوى تمكّن الذين يتمتعون بمركز أعلى من التحكم في الحوار واستبعاد الآخرين، في الوقت الذي يخلق فيه نهج الحوار من أعلى إلى أسفل نقصًا في التنسيق مما يؤدي الى ضعف في الشراكات المحتملة بين منظمات المجتمع المدني والسلطات. بالنسبة للنساء, فإنهن يواجهن حواجز اجتماعية وثقافية واقتصادية تعرقل مشاركتها في مبادرات الحوار، وهذا يؤدي إلى إغفال وجهات نظرها واحتياجاتها.

كما تم تعريف التحديات في البرنامج والإجراءات على أنها تحديات رئيسية في طريق الحوار. تشمل هذه التحديات عدم كفاءة التسهيلات الوطنية والافتقار إلى القدرات، وقلة المعرفة والتزام المشاركين والشركاء، والقيود المتعلقة بإدارة المشاريع، وتدابير السلامة والأمن، والبيروقراطية والتداخل، وضعف التنسيق والافتقار إلى المعلومات النوعية.

التحديات الأخرى تشمل قلة تنفيذ الحوارات المدعومة من قبل المجتمع الدولي وعدم القدرة على ترجمة الاتفاقات إلى إجراءات. كما أن الميسرين الذين يفتقرون إلى المهارات اللازمة في بناء الثقة وتسوية النزاعات واتباع نهج يركز على الحلول يؤثرون بصورة سلبية على الحوار. ان اختيار المشاركين يشكل تحدياً كبيراً، فضلاً عن عدم التزام المشاركين.

ان العقبات التي تواجه اجراءات إدارة المشاريع تنطوي عليها فترات تنفيذ قصيرة, وتوقعات ومؤشرات غير واقعية, وقيود على الميزانية تفرضها الجهات المانحة. قد لا تكون المعايير التي يفرضها المانحون مناسبة أو واقعية دائما للسياق المحلي وقد تؤدي إلى تضمين سطحي لمجموعات معينة. هذا وقد تشكل القضايا الأمنية معوقاً امام نجاح مبادرات الحوار. أيضاً قد يؤدي الافتقار إلى التنسيق والتعاون بين المنظمات والقطاعات المختلفة إلى إجراءات وقواعد بيروقراطية معقدة. كذلك, قد تؤدي محدودية توفر المعلومات النوعية إلى تبادل سطحي للأفكار واعاقة فهم وجهات نظر أصحاب المصلحة وخبراتهم.

إن بناء الثقة وإيجاد فضاء آمن يتسم بالسرية وضمان الحساسية الثقافية هي عوامل حاسمة في مبادرات الحوار الناجحة. بناء الثقة يتيح الفرصة لتواصل وتعاون مفتوحين، بينما تشجع السرية على تبادل المعلومات الحساسة. ان مراعاة الجوانب الثقافية تظهر احترام الآخرين وتساعد على تجنب النزاعات.

الإدماج الحقيقي لمختلف وجهات النظر والأصوات هو أمر ضروري للحوار البنّاء وتلبية احتياجات جميع المواطنين وأصحاب المصلحة. ينبغي أن يشمل الإدماج الفئات المهمشة والممثلة تمثيلاً ناقصاً مثل المجاميع العرقية والشباب والنساء. تشمل عوامل النجاح في مبادرات الحوار أيضا الامتلاك والشراكة المحلية، والنهوض بالمساواة بين الجنسين والإشراك، وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة إلى أقصى حد.

ان الامتلاك المحلي هو أمر بالغ الأهمية لبناء الثقة، وضمان رؤية المشروع على أنه شرعي, وضمان ان النتائج هي ذات صلة ومناسبة للسياق المحلي. يتطلب تعزيز المساواة بين الجنسين نهجاً متعدد الأوجه يشمل: إشراك مجموعات متنوعة، وزيادة مشاركة المرأة في الأماكن التي يهيمن عليها الذكور، وكسر القوالب النمطية. ان زيادة مشاركة أصحاب المصلحة الى اقصى حد هو أمر بالغ الأهمية لإشراك جميع الأطراف المعنية في الحوار، ومعالجة التأثيرات السلبية المحتملة، وتحريك الأطراف غير المهتمة نحو تقديم الدعم.

ان التوقعات الواقعية بشأن النتائج المحتملة وفهم قدرات وتأثير أصحاب المصلحة تساعد على تحديد الأولويات وتجنب المبالغة في الوعود. وكما حدد العديد من مقدمي المعلومات الرئيسيين، فأنع الحوار يجب ان يكون عملية مستمرة مع تخطيط جيد وتحضير لنجاحه. لتحقيق النجاح فانه من المهم جداً توضيح أهداف الحوار، وتخصيص الوقت المناسب للمشاركة، والتواصل التدريجي مع أصحاب المصلحة.

قد يساعد تقسيم المشكلة ومعالجتها بصورة تدريجية على تجنب ردود الفعل العدائية من بعض الأطراف , ويمكن لتتبع النتائج غير المتعمدة أن يقيس فعالية الحوار ويضمن الاستدامة , ويمكن النظر إلى دعم المبادرات القائمة على أنه مكسب لأصحاب المصلحة الذين قاموا بتأسيس أرضية مشتركة .

1.2. مقدمة

العراق بلد متنوع فيه مزيج من الجماعات العرقية والدينية، ولكل منها خلفيته الثقافية والتاريخية الفريدة. وقد أثرى هذا التنوع الحيوي البلد، لكنه قاد في الوقت نفسه إلى توترات وصراعات في الماضي، مع استمرار كونه أحد التحديات الرئيسية التي ينبغي السيطرة عليها من أجل تعزيز الاستقرار والسلام. يُعتبر الحوار أداة مهمة في تحقيق هذا الهدف وفي تعزيز التفاهم والتعاون بين مختلف المجاميع.

من خلال الحوار يمكن الاستماع إلى وجهات نظر مختلفة ومشاركتها وإيجاد أرضية مشتركة. ويمكن للحوار أيضاً أن يساعد على تحديد الأسباب الجذرية للصراعات ومعالجتها، وهذا يخلق فرصاً لبناء الثقة وحل الصراع. مع ذلك، فإن تحقيق الحوار الفعال ليس مهمةً سهلةً في العراق.

لا يحل الحوار محل العدالة أو سياسات الإنصاف أو التعليم الشامل أو أي تدخلات رئيسية أخرى نحو الاندماج الاجتماعي. بدلاً من ذلك، ينبغي فهم الحوار واستخدامه كعنصر من عناصر استراتيجية شاملة لبناء مجتمعات شاملة وعادلة. الحوار هو عملية الاجتماع لبناء التفاهم والثقة المتبادلين عبر الاختلافات وخلق نتائج إيجابية من خلال المحادثة[1].

الحوار التشاركي هو إحدى الآليات الرئيسية لتشجيع المشاركة الكاملة لجميع أفراد المجتمع، وتعزيز آليات بناء القدرات ومنع نشوب الصراعات وحلها. ان النهج التحاوري يقدر التواصل والتخطيط على أنهما يشكلان عملية "تفكير مشترك" بين مجموعة متنوعة من الناس[2].

ان المعنى الحديث للحوار يتم تعريفه بصورة رئيسية على أنه محادثة بين شخصين أو أكثر تتميز بالانفتاح والصدق والاصغاء الحقيقي. وعلى النقيض من مصطلحي "مناقشة" و "مناظرة" اللذين يركزان بصورة رئيسية على مضمون المحادثة، فإن كلمة "حوار" تشدد بصورة متساوية على العلاقة بين الأشخاص المعنيين. الفرق الآخر هو أن "المناظرة" كثيرا ما تتضمن عنصراً تنافسياً للتأكيد على تفوق رأي واحد، في حين أن "الحوار" يعني ضمناً التفاهم المتبادل وهدفها هو تحديد أرضية مشتركة[3].

يشير الحوار الديمقراطي إلى الحوار الذي يحترم المؤسسات الديمقراطية ويعززها، ويسعى إلى التحول من العلاقات المتصارعة لأجل منع الأزمات والعنف، ويسهم بالتالي في تعزيز الحكم الديمقراطي[4].

لقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP مبادئ تنظيمية للحوار الديمقراطي تتضمن: الشمول، والملكية المشتركة، والتعلم، والإنسانية، والسرّية، والمنظور المستدام الطويل الأجل، وحسن النية. الشمولية تضمن إشراك جميع الأطراف المعنية في عملية الحوار , والملكية المشتركة تضمن التزام المشاركين. التعلم يتضمن الاصغاء والتمعن في أفكار الآخرين باحترام. الإنسانية تؤكد على التعاطف والصدق. السرية تعزز الثقة وتشجع حرية التعبير. اما المنظور المستدام الطويل الأجل فهو يستلزم التوصل إلى حلول دائمة، وحسن النية يتطلب نزاهة دون أي اجندات مخفية.

---

[1] [1] https://www.un.org/esa/socdev/publications/prtcptry_dlg(full_version).pdf

[2] نفس المصدر السابق

[3] نوربرت روبرز: أساسيات تيسير الحوار. مؤسسة بيرغوف

[4] UNDP_RBLAC_Practical_Guide_Democratic_Dialogue.pdf

1.3. الأساس المنطقي

يهدف البحث إلى إجراء مراجعة شاملة ومنهجية لمشروع تعزيز الحوار والمشاركة في العراق (PDP) الذي تنفذه GIZ والمشاريع الأخرى التي تنفذها GIZ والمنظمات الدولية والمحلية في العراق والتي تستخدم الحوار كأداة. كان الهدف الرئيسي من البحث هو تقييم وفهم فعالية هذه المشاريع في خلق بيئة تسمح بالحوار والمشاركة الشاملة، والتصدي للتحديات التي تواجه العراق مثل الفقر والبطالة والفساد وعدم الاستقرار السياسي.

خلال العقود الأربعة الماضية من الصراع والحرب في العراق، تأثرت الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلد بشكل كبير، مما ترك العراق يواجه تحديات هائلة. ما بين العنف والفساد المستشري وسوء الإدارة الاقتصادية وتأثير التغير المناخي إلى الافتقار إلى التوجيه الاستراتيجي في التصدي لهذه التحديات، ظل المشهد السياسي المنقسم في العراق والمؤسسات غير الفعالة يعرقلان تنفيذ الإصلاحات التي هي محط حاجة ماسة. علاوة على ذلك، كشفت حركة احتجاج تشرين في عام 2019 الأسباب الجذرية الكامنة خلف التحرك الجماهيري والتي لم تعالج لحد الان بصورة كافية من قبل الحكومة العراقية.

على الرغم من أزمة الشرعية التي يواجهها النظام السياسي، لا تزال فرص المشاركة وفضاء الحوار محدودة في العراق. هناك حاجة ماسة إلى تهيئة بيئة تسمح بالحوار الشامل في العراق، وهي حقيقة أصبحت واضحة عندما حاول رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي استخدام الزخم الإيجابي بعد زيارة البابا فرنسيس في اذار 2021 لمواجهة العديد من التحديات التي تواجه العراق من خلال الدعوة إلى عملية حوار وطني.

في ظل هذه الخلفية، قامت الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) بتكليف الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)بتنفيذ مشروع تعزيز الحوار والمشاركة (PDP) من أجل دعم بيئة تسمح بحوار شامل وعمليات المشاركة. تعمل وزارة التخطيط العراقية كشريك سياسي للمشروع.

لتسليط الضوء على الخبرات المكتسبة من مشاريع GIZ وتبادل التحديات والدروس المستفادة المشتركة، قام فريق البحث بدعم مشروع تعزيز الحوار والمشاركة في جمع المعلومات وتوثيق الخبرات في مجال الحوار وتنظيمها وصياغة هذا المنشور.

كان الهدف هو المساهمة في فهم أفضل للتحديات والفرص المتعلقة بالحوار والمشاركة في العراق. ومن خلال تقييم فاعلية هذه المشاريع، هدفَ البحث الى تقديم توصيات لتصميم وتنفيذ مشاريع الحوار المقبلة في العراق. علاوة على ذلك، من خلال تحديد التحديات المشتركة والدروس المستفادة من هذه المشاريع، نأمل أن نستنير بها في الجهود المستقبلية لتعزيز الحوار والمشاركة في العراق، وتعزيز السلام والاستقرار في البلاد في نهاية المطاف.

يتألف التقرير من أربعة أقسام هي:

- **القسم 1**: يقدم لمحة عامة عن الخلفية العراقية، بما في ذلك السياق السياسي والاقتصادي والثقافي والقانوني
- **القسم 2**: يعرض منهجية البحث و التي تستند إلى دراسة مكتبية ومقابلات مع مقدمي معلومات رئيسيين، فضلا عن أخلاقيات البحث والقيود التي واجهته.
- **القسم 3**: يقدم تحليلاً للتحديات وعوامل النجاح والدروس التي تم تعلمها من تنفيذ الحوارات التي تقوم بها وكالة GIZ في العراق والمنظمات الدولية والمنظمات المحلية.
- **القسم 4** يتضمن الاستنتاجات والتوصيات.

تستند النتائج الواردة في التقرير إلى البحوث المكتبية وجمع البيانات النوعية من خلال المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين. بصورة عامة، يقدم التقرير رؤية قيّمة للمهتمين بتعزيز الحوار والمشاركة في العراق.

2.السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والقانوني في العراق

2.1.السياق السياسي

تميز النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 بعدم الاستقرار بسبب مجموعة متنوعة من العوامل بما فيها - على سبيل المثال لا الحصر- التوترات العرقية والطائفية وتدخلات البلدان المجاورة والتحديات الأمنية التي أوجدتها الجماعات الإرهابية والميليشيات والعصابات وبقايا النظام السابق[5].

في عام 2014، تمكن تنظيم داعش بنجاح من تجنيد الشباب خاصة من الشباب السنة وسيطر بشكل كبير على المناطق السنية حول الموصل ثاني أكبر مدينة في العراق، اعتبارًا من عام 2014 فصاعدًا[6]. نزح أكثر من 2.5 مليون مدني داخل العراق. في عام 2015، هجر أكثر من مليون شخص منازلهم للعثور على مأوى في منطقة الحكم الذاتي في كوردستان العراق. في عام 2016، فر 700,000شخص آخر, ونزح 1,7 مليون مدني في عام 2017. كانت تحركات السكان متعددة الاتجاهات: بينما غادر مئات الآلاف من الناس منازلهم، عاد مئات الآلاف. إن وتيرة ونطاق ظاهرة النزوح الداخلي جعلت الأزمة العراقية واحدة من أكبر الأزمات وأكثرها من حيث عدم الاستقرار في العالم.

2.2.السياق الاجتماعي - الاقتصادي

على المستوى الاقتصادي، يواجه العراق العديد من التحديات التي تعيق نموه. على الرغم من النمو في الإيرادات المالية الذي تحقق خلال السنوات الماضية بسبب ارتفاع أسعار النفط، لم يستغل العراق ذلك الوضع على النحو الأمثل للتغلب على التحديات[7].

يعود النظام الاقتصادي الزبائني في العراق وإقليم كوردستان إلى العصر البعثي في السبعينيات، بعد تأميم قطاع النفط العراقي. بدأ نظام غير مسؤول ذو إدارة سيئة لعائدات النفط باستخدام الموارد العامة لشراء الدعم السياسي[8].

على مدى العقد الماضي، شكلت عائدات النفط أكثر من 99٪ من الصادرات، و85٪ من ميزانية الحكومة و42٪ من الناتج المحلي الإجمالي. هذا الاعتماد المفرط على النفط يعرض البلاد لتقلبات الاقتصاد الكلي، في حين أن جمود الميزانية يقيد الفضاء المالي وأي فرصة لسياسة معاكسة للدورات الاقتصادية. في كانون الثاني 2021 في بلد يبلغ عدد سكانه 40.2 مليون نسمة كان معدل البطالة في العراق أعلى بأكثر من 10 نقاط مئوية من مستواه قبل فايروس كوفيد 19 حيث كانت نسبة البطالة آنذاك 12.7 %. ولا تزال البطالة في ارتفاع بين النازحين والعائدين والباحثات عن عمل والعاملين لحسابهم الخاص في مرحلة ما قبل الوباء والعاملين غير النظاميين.[9]

يعيش الآن أكثر من 40 مليون شخص في العراق، أي ضعف ما كان عليه قبل 25 عاماً وأكثر من أربعة أضعاف عدد السكان في عام 1970. وفقًا لتقديرات وزارة التخطيط، سيتضاعف عدد السكان مرة أخرى في أقل من ربع قرن، إذا استمرت معدلات النمو الحالية، والتي تعد من بين أعلى المعدلات في المنطقة[10].

---

[5] https://www.mei.edu/publications/once-again-iraq-crossroads
[6] https://bti-project.org/en/reports/country-report/IRQ
[7] https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/16421.pdf
[8] https://www.kurdistanc.com/en/details.aspx?jimare=1093
[9] https://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview
[10] https://www.mei.edu/publications/once-again-iraq-crossroads

في السنوات الأخيرة، شكلت فاتورة كشوف الرواتب للموظفين الحكوميين والمتعاقدين جزءًا كبيرًا من إجمالي نفقات التشغيل للحكومة العراقية. في عام 2004، كانت التكلفة الإجمالية لجميع رواتب الموظفين الحكوميين واستحقاقات المعاشات التقاعدية أقل من 4 تريليون دينار، أو حوالي 12.4٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي الذي بلغ 31 تريليون دينار، وفقًا للحسابات الختامية التي أعدتها وزارة المالية.

أحدثت تلك التحديات آثارا سلبية عميقة على النظام الاجتماعي والاقتصادي المحلي، مع تدهور تدريجي لاحق في الأحوال المعيشية للاجئين والنازحين، بالإضافة إلى المجتمعات المُضيفة والسكان المحليين العائدين إلى مناطقهم الأصلية المحررة من احتلال الصراع مع داعش وتباطؤ النمو الاقتصادي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر[11]. بصورة عامة، منذ سقوط صدام حسين في عام 2003، يعاني العراق من الاضطرابات السياسية والعنف.

2.3. السياق الثقافي

ان الحوار كموضوع ليس شيئاً جديداً على العراق، ولكن ثقافة الحوار لا تزال ضعيفة بسبب الدعم السياسي المحدود. منذ عام 2005، فشلت الحوارات في الاستفادة من النتائج، وهذا يبرز الحاجة إلى إجراء استعراض شامل للنظرة السياسية للحوار في العراق. في عام 2003، أصبح التنوع المجتمعي في العراق واضحًا، مما جعل الحوارات بخصوص الاختلافات في المجتمع والأديان والتقاليد والقواعد امراً ضرورياً، على عكس الوحدة الملحوظة قبل عام 2003 بسبب القمع.

ترتبط ممارسة الحوار في العراق ارتباطًا وثيقًا بالخلفية الثقافية للبلد. يُنظر أحياناً إلى الثقافة في العراق على أنها هرمية وحصرية، وأنها ثقافة تقوم بحصر الحوار على عدد قليل من الأعضاء لحل الصراعات. يُنظر إلى الحوار على أنه أداة ويُستخدم بشكل أساسي داخل النظام القبلي أو بين الأحزاب السياسية المتنازعة. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الحوار أداة متعلقة بالصراع وليس عملية مستمرة تستخدم في أوقات السلام.

يمكن لثقافة الهياكل الهرمية والحوار المحدود هذه أن تخلق تحديات في التصدي للصراعات وبناء العلاقات بين الأفراد والجماعات في العراق. بدون حوار مفتوح وشامل فأنه قد يكون من الصعب تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات ووضع حلول مستدامة تُفيد جميع الأطراف ذات العلاقة. بالإضافة إلى ذلك، فأن الافتقار إلى الحوار في الحالات غير المتعلقة بالنزاعات قد يحد من فرص التعاون والابتكار والنمو.

تتشكل الخلفية الثقافية للعراق من خلال العلاقات المعقدة بين أفراد مجتمعه المتنوع. تتكون البلاد من مجموعة متنوعة من المجموعات العرقية، بما في ذلك العرب والكورد والتركمان وغيرهم، ولكل مجموعة لغتها وعاداتها وتقاليدها المتميزة.

العامل الآخر الذي يشكّل العلاقات بين أفراد المجتمع في العراق هو الدين. غالبية السكان هم مسلمون بما فيهم الشيعة والسنة، بالإضافة إلى أعداد أقل من المسيحيين والأيزيديين والجماعات الدينية الأخرى مثل الكاكائيين والبهائية والزرادشتية والصابئة والمندائيين واليهود. تلعب اللغة أيضًا دورًا في تشكيل العلاقات بين أفراد المجتمع في العراق. اللغة العربية هي اللغة الأساسية التي يجري التحدث بها في البلاد، بالإضافة الى التحدث باللغة الكردية والتركمانية بصورة واسعة كذلك. هناك أيضًا العديد من اللهجات التي يتم التحدث بها في جميع أنحاء البلاد.

11 https://english.aawsat.com/home/article/3880721/kadhimi-urges-dialogue-overcome-iraqs-most-difficult-crises

أحد التأثيرات المهمة على الحوار في العراق هو النظام القبلي الذي له جذور عميقة في الثقافة العراقية. النظام القبلي هرمي ويمكن أن يقوم بتحديد الحوار على عدد قليل من الأعضاء المختارين، إذا اقتصر على مناصب القوة أو السلطة داخل القبيلة. هذا الامر قد يجعل من الصعب على عامة الناس داخل القبيلة ومن خارج القبيلة الانخراط في حوار هادف أو التفاوض على حلول للصراعات.

جانب اخر يؤثر على الحوار في العراق هو الدين. شعب العراق في غالبه مسلم من السنة والشيعة. أقد تؤثر الاختلافات الدينية على الطريقة التي يتم بها النظر بها إلى الحوار وممارسته، حيث تنظر بعض المجموعات إلى الحوار على أنه وسيلة لتعزيز الوحدة وينظر إليه البعض الآخر على أنه وسيلة للدفاع عن معتقداتهم وممارساتهم الدينية. من المهم ملاحظة أن الاستقطاب السياسي في العراق غالبًا ما يدور حول الاختلافات الطائفية، اذ تحصل الأحزاب والجماعات السياسية بشكل أساسي على دعم من مجتمع ديني معين.

نتيجة لذلك، غالبًا ما تستمد الأحزاب والجماعات السياسية في العراق الدعم بصورة أساسية من الطوائف السنية أو الشيعية. وقد أدى ذلك إلى استقطاب سياسي، حيث قامت مجموعات مختلفة بالترويج لمصالحها وأجندتها الطائفية. هذا الانقسام الطائفي كان عائقاً كبيراً أمام الحوار الفعال وجهود المصالحة في العراق، إذ قد يتردد أفراد وجماعات معينة في التعامل مع أفراد الطائفة الأخرى.

ترتبط اللغة ارتباطًا وثيقًا بالهوية الوطنية ,ويمكن أن يكون لهذه العلاقة انعكاسات كبيرة على مبادرات الحوار. غالبًا ما يُنظر إلى اللغة على أنها عنصر أساسي في التراث الثقافي للمجتمع وهويته. أيضا ص يمكن استخدامها كآلية دفاع من قبل مجموعات عرقية ودينية مختلفة، وهذا قد يعيق جهود الحوار. في بعض الحالات، يمكن استخدام اللغة كوسيلة لتأكيد هوية المرء وتمييز نفسه عن الآخرين. يمكن أن يؤدي ذلك إلى استخدام اللغة كوسيلة لحماية المجتمع أو الثقافة ويمكن أن يزيد من صعوبة الانخراط في حوار مفتوح وشامل.

إن الشرف والعار هما عنصران أساسيان في الثقافة العراقية ويمكن أن يقوما بالتأثير على طريقة النظر إلى الحوار وممارسته. قد ينظر الأفراد إلى الحوار كوسيلة لاستعادة الشرف أو السمعة. يمكن أن يمثل الشرف والعار حافزاً للأفراد للانخراط في الحوار، ولكن يمكن أن يكونا أيضًا عائقًا إذا شعر الأفراد أن مشاركتهم قد تجلب العار أو الخزي لأنفسهم أو لجماعتهم أو إذا كان موضوع الحوار نفسه مرتبطًا بما يعتبره المجتمع قضية شرف.

أدوار الجنسين تؤثر أيضًا بشكل كبير على الحوار في العراق. قد يكون لدى الرجال والنساء توقعات وفرص مختلفة عندما يتعلق الأمر بالمشاركة في الحوار. قد تواجه المرأة خصوصاً عقبات كبيرة في المشاركة في الحوار بسبب الأعراف الثقافية والمجتمعية التي تضع قيوداً امام حركتها وتداخلاتها الاجتماعية.

التعليم قد يؤثر أيضًا على طريقة النظر إلى الحوار وممارسته. قد يقدر الأفراد الذين حصلوا على تعليم عالي أكثر الحوار بصورة أكبر ويعتبرونه وسيلة لحل المشكلات وبناء العلاقات. من ناحية أخرى، قد ينظر الأفراد ذو فرص المحدودة للتعليم إلى الحوار على أنه مفهوم أجنبي, أو قد يفتقرون إلى المهارات والثقة اللازمة للمشاركة في حوار مثمر. التعليم له قيمة كبيرة، وغالبا ما يتم النظر إلى الأفراد المتعلمين تعليماً عالياً على أنهم يتمتعون بقدر أكبر من المعرفة والخبرة. على هذا النحو، قد يتم منحهم مرتبة أعلى ومن المرجح أن يتم الاستماع إليهم واحترامهم من قبل مجتمعهم عندما يتعلق الأمر بالحوار.

للعراق تاريخ طويل من النفوذ الأجنبي، بما في ذلك الاستعمار والغزو والاحتلال. يمكن أن تؤثر هذه التأثيرات الدولية على طريقة النظر إلى الحوار وممارسته، حيث ينظر بعض الأفراد إلى الحوار على أنه مفهوم غربي يتعارض مع الثقافة والتقاليد العراقية. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك عدة تحديات ثقافية للحوار في العراق تتعلق بعدم فهم الثقافات والعادات المختلفة، مع مراعاة التجربة السابقة للتوتر بين مختلف مكونات المجتمع العراقي، مما يؤدي بدوره إلى مستويات مختلفة من ديناميكيات القوة.

2.4. السياق القانوني

يوفر دستور العراق إطاراً لحماية حقوق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة، والتعبير عن أنفسهم بحرية، وتشكيل الجمعيات والانضمام إليها، والتمتع بحرية الفكر والوجدان والمعتقد. يعتبر الدستور وثيقة مهمة في تعزيز الحوار والتعايش السلمي في البلاد، حيث يحدد حقوق المواطنين ومسؤولياتهم ويؤسس إطارًا لحكومة ديمقراطية.

إحدى الطرق التي يعزز بها الدستور الحوار هو التزامه بحماية حقوق الأقليات. يعترف الدستور في مقدمته وبنود أخرى[12] بحقوق الأقليات العرقية والدينية، بما في ذلك الحق في المشاركة في العملية السياسية وممارسة هذه الأقليات لثقافتها ودينها ,وهذا أمر مهم لأنه يضمن الاستماع إلى أصوات ووجهات نظر الأقليات واحترامها في العملية السياسية.

الحق في حرية التعبير هو امر محمي في الدستور. عندما يكون للمواطنين الحق في التعبير عن أنفسهم بحرية والمشاركة في الشؤون العامة، فهم قادرون على الدخول في حوار صريح ونزيه بخصوص القضايا التي تؤثر على حياتهم. وهذا أمر أساسي لبناء مجتمع قوي وشامل يمكن فيه الاستماع إلى وجهات النظر والآراء المختلفة والنظر فيها. يعزز الدستور الحوار من خلال حماية حرية التعبير والصحافة. تنص المادة 38 على أن الدستور يضمن الحق في حرية التعبير والصحافة، مما يسمح للمواطنين بالتعبير عن أفكارهم وآرائهم وأفكارهم دون خوف من الرقابة أو القمع.

أيضاً تكفل المادة 38 حرية التجمع والتظاهر السلمي[13]، حيث تسمح للمواطنين بالاجتماع والتعبير عن مخاوفهم بطريقة سلمية ومنظمة. وهذا يساعد على ضمان سماع أصوات أولئك الذين قد لا تكون لديهم وسائل أخرى للتعبير عن أنفسهم. علاوة على ذلك، فإن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام إليها على النحو الذي تكفله المادة 39[14]، تسمح للمواطنين بالالتقاء والتنظيم حول القضايا والمسائل المشتركة. وهذه خطوة هامة نحو بناء مجتمع مدني قوي وحيوي يمكن أن يساعد على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد في العراق.

ان حرية التواصل والمراسلات، التي تكفلها المادة 40 تتيح للمواطنين تبادل الأفكار والمعلومات فيما بينهم بحرية.[15] وهذا أمر أساسي لبناء مواطنين مستنيرين ومشاركين يمكنهم المشاركة في العملية الديمقراطية. إن حرية الفكر والضمير والمعتقد، التي تضمنها المادة 42 أيضًا،[16] تسمح للمواطنين بالتفكير والإيمان وممارسة ما يريدون دون خوف من الاضطهاد، وبالتالي تعزز التنوع في الأفكار والآراء الضرورية للحوار.

هذا الإطار الدستوري للحوار تكمله قوانين أخرى، مثل القوانين والأوامر الإدارية. بموجب الأمر رقم 128، تأسست اللجنة العليا الدائمة للتعايش والسلام المجتمعي في عام 2014 بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي في معارضة داعش.[17] في عام 2019، تم دمج هذه اللجنة مع لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية التي تأسست عام 2006 وتم تشكيل لجنة جديدة باسم لجنة التعايش والسلام المجتمعي (أعيدت تسميتها فيما بعد الى: لجنة الحوار والسلام المجتمعي)، مع مجموعة من المسؤوليات تشمل العمل على الملف السياسي للمصالحة الوطنية والحوار مع الأحزاب السياسية العراقية.

---

12 المادتان 3 و4

13 المادة 38 تكفل الدولة بطريقة لا تنتهك النظام العام والأخلاق العامة: أولاً. حرية التعبير باستخدام جميع الوسائل. ثانياً. حرية الصحافة والطباعة والإعلان ووسائط الإعلام والنشر. ثالثا. حرية التجمع والتظاهر السلمي وسيقوم القانون بتنظيم ذلك.

14 المادة 39 أولا: حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام إليها مكفولة وينظمها القانون. ثانياً، لا يجوز إجبار أي شخص على الانضمام إلى أي حزب أو مجتمع أو كيان سياسي، أو إجباره على مواصلة عضويته فيه.

15 المادة 40 تكفل حرية الاتصال والمراسلة البريدية والبرقية والإلكترونية والهاتفية ولا يجوز رصدها أو التنصت عليها أو الكشف عنها إلا للضرورة القانونية والأمنية وبقرار قضائي.

16 المادة 42 يتمتع كل فرد بحرية الفكر والوجدان والمعتقد.

17 https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/iq/UNDP-IQ--Social-Cohesion-Report-AR-.pdf

بالإضافة إلى الحماية بموجب الدستور العراقي، فإن حرية التعبير التي من خلالها يزدهر الحوار تكفلها أيضا الاتفاقيات والإعلانات الدولية. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الأمم المتحدة في عام 1948 يضمن الحق في حرية التعبير في المادة 19منه. ويشمل ذلك الحق في اعتناق الآراء دون تدخل والحق في السعي خلف المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها عن طريق أي من وسائط الإعلام بغض النظر عن الحدود.

كما يكفل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) الذي اعتمدته الأمم المتحدة في سنة 1966، الحق في حرية التعبير في المادة 19. يشمل ذلك الحق في حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الوصول إلى المعلومات.

بالإضافة إلى ذلك، يكفل الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته جامعة الدول العربية في عام 1994 الحق في حرية التعبير والصحافة في المادة 32.

تشكل هذه الاتفاقيات والإعلانات الدولية عناصر أساسية في الأطر القانونية التي صادق عليها العراق والتزم باحترامها، وبالتالي فهي تخضع للمساءلة عن أي انتهاكات لهذه الحقوق.

بالإضافة إلى ذلك، فأن قرار مجلس الأمن 2522 لسنة (2020) بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) بتقديم المشورة والمساعدة والدعم إلى شعب العراق وحكومته حول الحوار السياسي الشامل، والمصالحة الوطنية والمجتمعية، والمساعدة في الانتخابات والدستور، والحوار الإقليمي، وإصلاح قطاع الأمن، وحقوق الإنسان (بما في ذلك حقوق الأقليات، والعنف الجنسي المتعلق بالنزاعات، وحماية الطفل، والمساواة بين الجنسين) .ان مكتب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق للشؤون السياسية (OPA) يقوم بتنفيذ بمسؤولياته بالتنسيق الوثيق مع حكومة العراق، ومجلس النواب، والقادة من جميع شرائح المجتمع العراقي، وفريق الأمم المتحدة في العراق، والمجتمع الدولي ككل.

من المهم ملاحظة أنه على الرغم من وجود مواد ذات صلة في الدستور العراقي والمعاهدات الدولية المتعلقة بالحوار والشمولية، فغالبا ما توجد هناك فجوة كبيرة بين الأحكام الدستورية والواقع على أرض الواقع في العراق. قد يعرقل تنفيذ هذه الأحكام مجموعة من العوامل، منها عدم الاستقرار السياسي، والتوترات الطائفية، ونقص الموارد أو القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعايير الثقافية والمجتمعية، كما تمت مناقشته أعلاه، قد تحد من مدى التمسك بهذه الأحكام في الممارسة العملية.

بصورة عامة، فإن الحوار ضروري لتعزيز السلام والاستقرار في البلد. وقد لوحظ ذلك في جهود الحكومة العراقية والمجتمع الدولي للجمع بين الأطراف المختلفة لحل خلافاتهم وإيجاد أرضية مشتركة. في السنوات الأخيرة، كان هناك سعي كبير للحوار كوسيلة لحل الصراعات ومعالجة القضايا الأساسية التي أدت إلى عدم الاستقرار في البلاد. وشمل ذلك بذل جهود للجمع بين مجموعات متنوعة لإجراء محادثات، فضلاً عن مبادرات لتعزيز التفاهم والتعاون على مستوى القاعدة الشعبية. ما يلي بعض الأمثلة:

- عقد مؤتمر الحوار الوطني في سنة 2006 بهدف جمع طائفة واسعة من القادة السياسيين وقادة المجتمع المدني لمناقشة القضايا الرئيسية التي تواجه البلد. ضم المؤتمر ممثلين عن مختلف الجماعات العرقية والطائفية، فضلا عن الأحزاب السياسية، لمناقشة ومعالجة المسائل المتصلة بالحالة السياسية والأمنية في البلد. كان الهدف من المؤتمر هو تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة والمساعدة في حل المنازعات بين مختلف المجاميع. عقد المؤتمر في بغداد ونظمته الحكومة العراقية بدعم من الأمم المتحدة. أسفر مؤتمر الحوار الوطني عن اعتماد عدة اتفاقات، بما في ذلك "الميثاق الوطني "الذي حدد رؤيةً لعراقٍ موحد وديمقراطي. مع ذلك، تم انتقاد المؤتمر لعدم تحقيق تقدم كبير في حل الأزمة السياسية والأمنية المستمرة في البلاد.

- عملية "المصالحة الوطنية" التي بدأتها الحكومة العراقية في عام 2008، وهي عملية تدريجية نحو معالجة السبب الجذري للحرب الأهلية. جمعت المبادرة مختلف الجماعات العرقية والطائفية في العراق، بما في ذلك السنة والشيعة والكورد، في محاولة لتعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار.

شملت العملية عددا من التدابير السياسية والاقتصادية والأمنية، مثل إصدار قانون وطني جديد للنفط، وإدماج زعماء القبائل السنية في قوات الأمن، والإفراج عن آلاف المحتجزين. على الرغم من هذه الجهود، لم تحقق عملية المصالحة هدفها النهائي المتمثل في حل الانقسامات الطائفية في البلاد بصورة كامل. شعر بعض السنة أن العملية لم تذهب بعيداً فيما فيه الكفاية في معالجة مظالمهم , واستمر العنف في أجزاء كثيرة من البلاد. بالإضافة إلى ذلك، استمرت التوترات في الغليان بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كوردستان حول قضايا مثل عائدات النفط والنزاعات الإقليمية.

- تهدف "مبادرة التضامن مع المجتمع المدني العراقي"[18] التي انشئت في عام 2009، إلى تعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف الفصائل في العراق. المبادرة تقوم بذلك من خلال مجموعة متنوعة من البرامج، بما في ذلك تدريب منظمات المجتمع المدني، والحملات الإعلامية، ومشاريع بناء المجتمعات المحلية. لا تزال هذه المبادرة جارية. وقد تحققت عدة نتائج حتى الآن، بما في ذلك تنظيم سلسلة من مؤتمرات الحوار (كان آخرها في السليمانية في عام 2022) وإنشاء منتديات اجتماعية لحكومة العراق وحكومة إقليم كوردستان وعلى المستوى المحلي.

- مهمة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراقUNAMI التي تعزز الحوار السياسي بين الطوائف العرقية والدينية في العراق من أجل تعزيز السلام والاستقرار في البلد.

- لجنة الحوار والسلام الاجتماعي، وهي لجنة شكلها مجلس رئاسة الوزراء لدعم الحوار المباشر بين المجتمعات المحلية والحكومة المركزية .

[18] https://www.iraqicivilsociety.org/

3.القسم 2: تعريف البحث

3.1.منهجية البحث والأخلاقيات والقيود

استند التقرير إلى منهجية مصممة خصيصاً لتحقيق الأهداف المحددة للتقرير. تم إجراء البحث على مرحلتين:

3.1.1بحوث مكتبية

استعرض فريق البحث ما مجموعه 20 وثيقة من GIZ والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة والوكالات المانحة ومصادر أخرى عبر الإنترنت.

3.1.2.مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

تم اجراء ما مجموعه 29 مقابلة مع (32) شخصاً من مقدمي المعلومات الرئيسيين. 12 من مقدمي المعلومات الرئيسيين هم من الإناث أي ما يعادل (38.5٪) من المجموع , و20 من مقدمي المعلومات الرئيسيين هم من الذكور (62.5%)

كان من بين مقدمي المعلومات الذين تمت مقابلتهم موظفو الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ (8 مقابلات، 11 مقدم معلومات رئيسي)، وموظفين من المنظمات الدولية (6 مقابلات، 7 مقدمي معلومات رئيسيين)، ومن الشركاء المنفذين المحليين لوكالة GIZ (8 مقابلات، 8 مقدمي معلومات رئيسيين)، وممثلي المؤسسات الحكومية العراقية (مقابلتان، مقدمين معلومات رئيسيين اثنين)، وخبراء في الحوار في جميع أنحاء العراق (4 مقابلات ,4 مقدمي معلومات رئيسيين).

المنظمات الدولية التي تمت مقابلتها هي: ميرسي كور، أوكسفام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (UNAMI) , والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومنظمة كونراد-أديناور-ستيفتونغ (KAS).

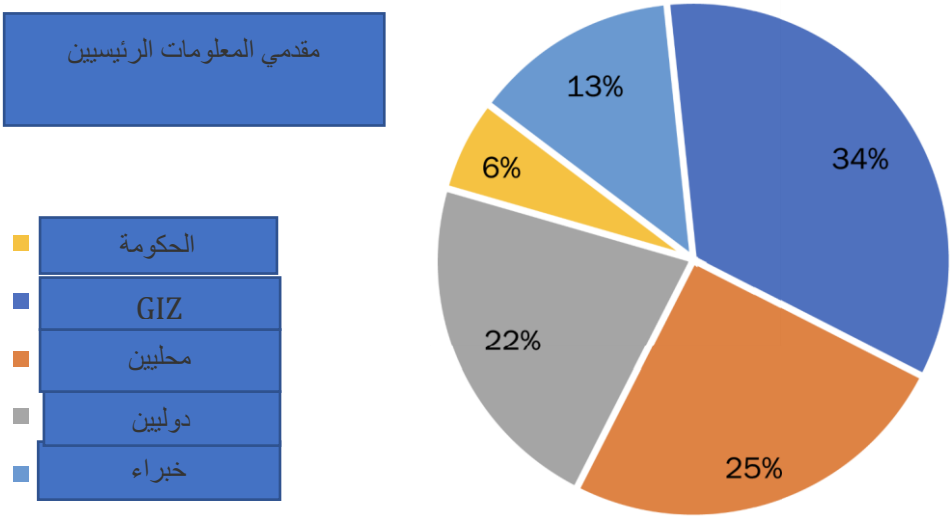

تم استخدام صيغة شبه منظمة للمقابلة. تضمن العمل استخدام مجموعة من الأسئلة المفتوحة لغرض توجيه المقابلة، ولكن أيضًا تم السماح للمحاور بمتابعة الردود واستكشاف مجالات الاهتمام بمزيد من التفصيل للمساعدة في اعطاء فهم أكثر تعمقًا لوجهات نظر وتجارب مقدمي المعلومات.

2.1.3.مؤتمر حول تجارب الحوار في العراق: "تجارب الحوار في العراق: مؤتمر تبادل الدروس المستفادة" الذي تم عقده في يومي 19 و20 آذار 2023 في "المحطة" في بغداد. حضر المؤتمر مجموعة متنوعة من المشاركين، من بينهم ممثلون حكوميون

وممارسون وأكاديميون وممثلون عن منظمات غير حكومية ومنظمات دولية. أتاح الحدث الذي استمر يومين فرصة فريدة للحضور لمناقشة النتائج الرئيسية لهذا التقرير، وتبادل الأفكار والخبرات، واستكشاف الممارسات المثلى والتعرف على التحديات الحالية في مجال الحوار. كما خدم المؤتمر غرض التحقق من صحة بعض النتائج وإضافة تحديات أو عوامل نجاح مفقودة إلى التقرير.

3.2. اخلاقيات البحث

تم توجيه الدراسة بمبادئ المساءلة، وفائدة الاطراف المعنية المختلفين، والتقيد بأفضل الممارسات، والمعايير المميزة المعترف بها في أخلاقيات التقييم والبحث مثل عدم الإضرار بالأشخاص واحترامهم.

اتخذ الباحثون نهج "عدم الإضرار" وحرصوا على تقليل أي تأثيرات سلبية محتملة على مقدمي المعلومات الرئيسيين , محترمين استقلاليتهم وخصوصيتهم وسريتهم، مع العمل أيضًا على ضمان أن نتائج الدراسة ستكون مفيدة وذا جدوى للعديد من الاطراف المعنية.

3.3. قيود البحث

الإطار الزمني للمشاريع: معظم المشاريع التي تمت دراستها هي قد بدأت في الآونة الاخيرة، وبالتالي لم يتضح بعد مدى تأثيرها. وهكذا، فقد يكون من الصعب تحديد ما يكفي من الإنجازات الملموسة للمشاريع في هذا الوقت.

إمكانية الوصول المحدودة للممثلين الحكوميين العراقيين: أثرت التغييرات داخل حكومة العراق في تشرين الاول 2022 على القدرة على الحصول على معلومات ووجهات نظر من الممثلين الحكوميين بخصوص تجاربهم في تعزيز الحوار والمشاركة. وهذا يجعل من الصعب الحصول على فهم شامل للحالة الراهنة للتدابير الحكومية الرامية إلى تعزيز قدر أكبر من المشاركة والتواصل بين الجهات الفاعلة الحكومية والمجتمع المحلي.

قد تحتاج هذه القيود والعوامل إلى أن تؤخذ في الاعتبار عند تفسير النتائج وتقديم التوصيات بناءً على هذا البحث.

حالات الازدواج في النتائج: كان أحد القيود الكبيرة للمشروع هو تحديد حالات التكرار في النتائج المقدمة من مختلف مقدمي المعلومات الرئيسيين. هذا التكرار يؤدي إلى تداخل النتائج في جهود التنفيذ وينعكس في تحديد التحديات وعوامل النجاح والدروس المستفادة. لمعالجة ذلك، تم دمج النتائج وتقييمها وتحليلها بعناية أثناء النظر في مصدر المعلومات.

4. القسم 3: التحديات وعوامل النجاح والدروس التي تم تعلمها

4.1. التحديات

يقوم هذا القسم بإحصاء التحديات التي حددها مقدمو المعلومات الرئيسيون. هذه التحديات تم تصنيفها على أنها تحديات اجتماعية وسياسية وبرامجية وإجرائية , وتحديات تتعلق بالمضمون ولها تأثير كبير على نجاح برامج ومبادرات الحوار وقدرتها على إحداث تأثيرات إيجابية.

4.1.1. التحديات الاجتماعية والسياسية

عدم الاستقرار السياسي والظروف المتقلبة في المناطق الحساسة

يمثل عدم الاستقرار السياسي تحديًا كبيرًا في الحفاظ على استمرارية الحوار رغم التغييرات المتكررة في الحكومة. ان عدم استقرار صانعي القرار في مواقعهم وكثرة تغييرات الموظفين الحكوميين يؤدي إلى انقطاع التواصل وعدم وجود تدفق فعال للحوار. كما قال أحد مقدمي المعلومات الرئيسيين:

مررنا بحوالي ثلاثة محافظين مختلفين خلال 12 شهرًا من المشروع. تمكنا من مقابلة كل محافظ فور تعيينه. لكن عدم استمرارية المحافظين في مناصبهم والتغييرات المتكررة للمحافظين أعاقت عمليتي التواصل والتنفيذ[19].

انعكس عدم الاستقرار هذا في ظروف ديناميكية أو سريعة التغير في مناطق حساسة مثل سنجار ونينوى وكركوك، مما خلق تحديات إضافية في تنفيذ مشاريع الحوار مثل التأخير أو العراقيل. بالإضافة إلى ذلك، فإن البيئة السياسية المتوترة التي تتصف بالخلاف بين الأحزاب السياسية، تعوق الحوار، حيث يصبح التوصل إلى اتفاقات أو نتائج مقبولة لدى الأطراف أثناء تنفيذ أنشطة الحوار أكثر صعوبة. هذا التوتر يؤثر على عمل مؤسسات الدولة مثل البرلمان ويعقّد عملية صنع القرار، مما يتطلب تغيير الاستراتيجيات للتكيف مع الأولويات والنُهج المتغيرة لكل حكومة جديدة.

غياب ثقافة الحوار

يشكل الافتقار إلى الرغبة في التوصل إلى حل وسط عائقاً كبيراً أمام تحقيق اجماع للآراء وحل الخلافات, ويشكل عدم وجود ثقافة تعزز الحوار الهادف وبناء توافق الآراء تحدياً رئيسياً أمام قبول القرارات المتعلقة بالحوار وتنفيذها بفعالية. "من خلال تعزيز ثقافة الحوار والعمل على بناء توافق في الآراء، قد يكون من الممكن تهيئة الظروف للسلام والاستقرار الدائمين في العراق". [20]عندما يكون الاشخاص أو الجماعات غير راغبين في اعتبار وجهات نظر بديلة أو تقديم تنازلات، فأنه حينها قد يكون من الصعب إيجاد أرضية مشتركة والتوصل إلى حلول مفيدة للطرفين. كما أن الخلافات الخاصة تعرقل الحوار، لأن الصراعات الشخصية أو الضغائن تجعل من الصعب على الأفراد العمل معاً لأجل تحقيق هدف مشترك.

الانقسامات والاستقطاب وانعدام الثقة في المجتمعات

يتميز الوضع السياسي في العراق بالصراع واستقطاب الهويات الفرعية. أصبح الناس أكثر ارتباطًا بهوياتهم الفرعية (بشكل أساسي تلك الهويات الطائفية والعرقية في طبيعتها) وذلك كوسيلة لإيجاد مجتمع والانتماء اليه. هذا الامر يجعل هؤلاء الأفراد أكثر شراسة في حماية أنفسهم. ان انعدام الثقة بين المجتمعات المحلية أيضاً هو تحدي كبير بسبب هذه الصراعات وتباين الأعراق وتاريخ التوتر الموجود.

هذا الاستقطاب يعيق الحوار حيث يؤدي إلى وجهات نظر جامدة، وزيادة العداء، وانتشار المعلومات المضللة وانعدام الثقة، والامتثال لآراء المجموعة وقمع الآراء المعارضة، وانعدام الثقة بين المجموعات المختلفة. "أدت الفجوة بين الحكومة والمواطنين إلى زيادة تفكك النسيج الاجتماعي للعراق وأدت إلى ظهور هويات متعددة معينة اخذت أسبقية على الهوية الوطنية". يمكن لهذا الوضع الراهن أن يجعل من الصعب على الأفراد النظر في وجهات نظر بديلة، وإقامة حوار محترم والحفاظ عليه، والتوصل إلى تفاهم مشترك وإيجاد أرضية مشتركة.

هذه المجتمعات المقسمة بالإضافة الى مجموعة واسعة من الآراء تشكل تحديًا إضافيًا خاصة عند العمل مع المجتمعات المتنوعة وذات الخلفيات والآراء المختلفة. حتى عندما تُبذل الجهود لتكون شاملة فأنه قد تكون هناك شكاوى من الأفراد أو الجماعات الذين يشعرون بالإهمال أو التشويه. وكما وضح أحد مقدمي المعلومات الرئيسيين:

[19] مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية.
[20] خبير عراقي

هذا ينطبق بشكل خاص على مجموعات مثل الناشطين الايزيديين وناشطي وتشرين، الذين قد يكون لديهم مجموعة من الآراء والخلفيات السياسية التي تجعل من الصعب شمول جميع الأصوات بطريقة هادفة. قد يكون الحفاظ على مناقشة متماسكة مع كونها شاملة أيضًا تحديًا، حيث قد يكون هناك العديد من الآراء المختلفة التي يجب النظر فيها[21].

"انعدام الثقة بين المجاميع قد يعيق بشكل كبير الحوار الهادف، لأنه عندما لا يثق الناس ببعضهم البعض فأنه تقل احتمالية انفتاحهم ومشاركة أفكارهم ومشاعرهم الصادقة". هذا الافتقار إلى الثقة أيضًا ينعكس عندما يعمل المجتمع المدني مع السلطات المحلية. مثلما ذكر الشخص فأن، " هناك شعور لدى منظمات المجتمع المدني بأن السلطات المحلية لم تأخذهم على محمل الجد. وقد يكون ذلك ناتجاً من عدم الفهم أو الألفة بين المجموعتين، أو ربما من التجارب السلبية السابقة[22]."

كما أن التحدي المتمثل في إقامة حوار ذو مغزى عرقله الافتقار إلى رؤية وطنية واضحة تقوم بالتركيز على المفاوضات السياسية بدلا من معالجة القضايا المجتمعية. في إطار جهودها لمعالجة الانقسامات والاستقطاب من خلال الحوار، أنشأت الحكومة العراقية لجنة الحوار والسلام المجتمعي (CDSP) لتسهيل الحوار والمصالحة بين مختلف الأحزاب ومكونات المجتمع. وكان القصد من المبادرات التي تقودها اللجنة أن تكون شاملة، ولكنها في نهاية المطاف اقتصرت على إقامة حوار يطرح الأسباب الجذرية للأزمات الأمنية والمسائل الأخرى التي تواجه البلد. تواجه اللجنة عدة تحديات قد تعرقل نجاحها. أولاً، يُنظر إلى اللجنة على أنها تمثل وجهة نظر الحكومة، مما قد يعيق مصداقيتها كمنصة لتلبية وجهات نظر مختلفة. على الرغم من جهود اللجنة لشمول مجموعة واسعة من وجهات النظر، إلا أن التصور ما زال مستمراً على أنها لجنة حكومية. ثانيًا، لم تقم اللجنة بشكل فعال بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز أنشطة الحوار، مما قد يحد من مدى وصولها وتأثيرها. ثالثاً، أثر عدم الاستقرار السياسي والحكومي سلبًا على عمل اللجنة، وهذا خلق بيئة لا تفضي إلى حوار مثمر.

وأخيرا، برزت انتقادات بخصوص اختيار المشاركين في أنشطة الحوار التي تجريها اللجنة، حيث احتج البعض بأن عملية الاختيار ليست موضوعية. "إن عمل هذه اللجنة تتحداه مجموعة من الشروط والظروف التي تجعل من الصعب البدء في حوار حول القضايا الأساسية التي تعالج المشاكل الحقيقية التي تواجه المجتمع العراقي، مثل النزاعات المسلحة والفساد والمحاصصة والاستقطاب حول الهويات الفرعية".[23]

وقال مقدم معلومات رئيسي آخر: "في رأيي، لم يكن لدينا بعد حوار وطني حقيقي يمكنه معالجة هذه القضايا بفعالية والتعامل مع المشاكل الجذرية في مجتمعنا. بدون النوع من الحوار المفتوح والشامل، ستصبح هذه المشاكل أكثر حدة وترسخاً، مما يجعل من الصعب إيجاد حلول مستدامة[24]."

ديناميكيات القوة غير المتوازنة والاستبعاد

الديناميكيات غير المتوازنة للقوى هي أحد التحديات التي تعيق عملية الحوار، حيث يتحكم الأشخاص ذوو الوضع الاجتماعي الأعلى في الحوار ويوجهونه وفقًا لرؤيتهم دون معارضة من الآخرين. كما ذكر أحد مقدمي المعلومات الرئيسيين، "يتم تخويف المشاركين من قبل الأشخاص الذين يتم اعتبارهم أكثر تفوقًا، أو يأتون من مناصب أعلى. لذلك قد يكون من الصعب احيانا اجراء مناقشة

21 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
22 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
23 خبير عراقي
24 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية

مفتوحة"[25]. بسبب عدم وجود التوازن في القوى هذا، قد لا يمثل المشاركون في الحوار بالضرورة الطيف الاجتماعي بأكمله داخل المجتمع, وهذا يمثل تحديًا آخر. في كثير من الأحيان، يقتصر الحوار على الذين يمتلكون السلطة أو لديهم علاقات بهيكل السلطة ولا يمثلون بالضرورة المجتمع بأكمله. يمكن أن يؤدي هذا الامر إلى استبعاد عدد كبير من فئات معينة، مثل النساء والأقليات، وان يؤدي إلى إدامة عدم المساواة واختلال توازن السلطة داخل المجتمع. وكما ذكر مقدمو المعلومات الرئيسيون:

ممارسة القانون العرفي في المناطق التي يسيطر عليها داعش، أو في المناطق التي لا تستطيع فيها الدولة ممارسة سلطتها [...] كان لزعماء القبائل دور في سد فجوة القانون العرفي التي نتجت عن عدم وجود سيطرة حكومية على المناطق المحررة من داعش، مما منحهم سلطة التأثير على المجتمعات المحلية. عند التنقل في ديناميكيات السلطة هذه، فأنه يجب على زعماء القبائل عدم تشويه سمعة أصوات المهمشين مثل الشباب والنساء[26].

بسبب عدم المساواة هذا، فأنه يُلاحظ ان هناك زيادة في الشعور بالعجز ونقص التمثيل بين عوام الناس، مما يخلق حاجزًا أمام حوار ومشاركة هادفين , اذ ربما يشعر الناس أن أصواتهم ومخاوفهم لا يتم الاستماع إليها أو معالجتها من قبل من هم في مواقع السلطة.

نهج من الأعلى الى الأسفل وعدم التنسيق من جانب المؤسسات الحكومية العراقية

في إطار نهج حوارٍ من الأعلى الى الاسفل بين صانعي القرار والمجتمع المحلي، تقوم السلطات بأخذ القرارات والسياسات ثم تبلغ الناس بها، بدلا من اخذها عن طريق عملية تعاونية تشمل المساهمة والمشاركة. وكما أبرز أحد مقدمي المعلومات الرئيسيين:

قد يثير ذلك إشكالية لأنه يؤدي إلى انعدام الثقة والشرعية في نواتج الحوار، لأن الناس قد يشعرون بأن أصواتهم ومخاوفهم لا تُسمع أو أنها تؤخذ في نظر الاعتبار. يمكن أن يؤدي أيضًا إلى نقص التأييد والدعم للسياسات التي يتم تنفيذها، حيث قد لا يشعر الناس أن لديهم مصلحة في عملية صنع القرار[27].

هذا النهج أيضاً يُضعف الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والسلطات، ويقلل من مشاركتها الهادفة في عملية التخطيط وصنع القرار، ويخلق شعوراً بمحدودية مفعول وتأثير منظمات المجتمع المدني في مجتمعاتها المحلية. هذا الوضع يتحدى منظمات المجتمع المدني في تعاونها الفعال مع السلطات وقد يعوق قدرتها على إحداث تغيير إيجابي. وكما حدد أحد مقدمي المعلومات الرئيسيين: "من الضروري مراعاة هيمنة أحزاب أو منظمات سياسية معينة، لأن هذا قد يؤدي إلى استبعاد وجهات نظر وتجارب معينة في الحوار، مثل الأقليات العرقية أو الدينية التي يتم استبعادها".

بالإضافة إلى نهج الاعلى الى الاسفل، فان هناك أيضاً نقص في التنسيق بين الجهات الفاعلة العاملة على الصعيد الوطني والجهات العاملة على الصعيد المحلي. ولا يزال هذا الوضع مستمراً أيضاً في مختلف المستويات الحكومية، مثل المستويات الإقليمية والمحافظات والاقضية والنواحي، حيث لا يوجد تآزر أو دعم من السلطات على الصعيد الوطني، رغم أنها تشارك في عملية الحوار على الصعيد المحلي."يمكن أن يؤدي هذا الافتقار إلى التنسيق بين الكيانات إلى ازدواجية الجهود ويؤدي إلى مشاكل وصعوبات في تنفيذ مبادرات الحوار على أرض الواقع"[28], كما وضح مقدمو المعلومات الرئيسيون. من الأمثلة على هذا النقص في التنسيق ما ذكره ممثل لمنظمة محلية على النحو التالي:

25 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
26 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
27 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
28 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية

بينما كنا نشارك في حوار لتسهيل عودة أسر النازحين داخليًا إلى قراهم في إحدى اقضية نينوى، اتخذت الحكومة الاتحادية بشكل غير متوقع قرارًا بإغلاق مخيمات النازحين داخليًا دون التشاور مع أصحاب المصلحة المحليين المعنيين، بما في ذلك أنفسنا كميسرين للحوار. هذا القرار غير المتوقع وضع ضغطاً علينا لتسريع العملية، مما قد يضر بنوعيتها[29].

عدم المساواة بين الجنسين ومعارضة مشاركة المرأة

أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المبادرات في العراق هي محاولة ضمان تمثيل الجنسين، ولا سيما إدماج الإناث. "بينما تُبذل الجهود لتحقيق توازن 50-50% بين الذكور والإناث، فإن هذا ليس ممكنًا دائمًا بسبب التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المختلفة ".[30] يشكل عدم المساواة بين الجنسين مسألة مهمة في مشاركة المرأة في أنشطة الحوار لا سيما في المناطق الريفية، حيث يهيمن الرجل على المجتمع وعلى مواقع صنع القرار.

عندما بدأنا ورشة العمل الأولى حول الكتابة الإبداعية في جنوب العراق، اتت المشاركات برفقة آبائهن أو أزواجهن. سُئلنا من نحن ومن هي الجهة التي تقدم التمويل. كان المشاركون يجلبونهم يوصلونهم بالسيارات ويحضرونهم كل يوم. وبالإضافة إلى ذلك، فان كثير من النساء كن يحضرن أزواجهن إلى الاجتماعات وغالباً ما كن يذعنن لأزواجهن أو يتركن الزوج يتكلم نيابة عنهن.[31]

ان ضعف مشاركة المرأة في أنشطة الحوار يؤدي إلى الحد من عدد وتنوع الأصوات التي يشملها الحوار. وعندما لا تكون المرأة ممثلة تمثيلاً كافياً في أنشطة الحوار هذه، كثيراً ما يتم تجاهل وجهات نظرها وتجاربها واحتياجاتها.

"عندما يتعلق الأمر بالقادة الدينيين والقبليين، فإن الانفتاح على الحديث عن مشاركة المرأة وحقوق المرأة والمزيد من المساواة بين الجنسين غالبًا ما يكون محدودًا".[32] قد يؤدي ذلك إلى نتائج لا تلبي احتياجات جميع أفراد المجتمع. عندما يتعلق الأمر بتعزيز التماسك الاجتماعي أو عمليات السلام فأن الرجال يبقون هم المسيطرين.

يمكن أن يزيد ذلك من تقييد قدرة المرأة على المشاركة في الحوار والإسهام في هيمنة الرجل على عمليات السلام ومناقشات التلاحم الاجتماعي. "أعتقد أنه من المهم جداً تنويع هذه المجاميع وإشراك نساء من خلفيات مختلفة في حوارات السلام هذه، لضمان سماع جميع الأصوات وتلبية احتياجات جميع أفراد المجتمع"[33]

وتمثل مقاومة المشاركة السياسية للمرأة أيضا تحدياً كبيراً، لأن أفراد المجتمع قد ينظرون إلى المشاركة السياسية للمرأة على أنها تخرق الحدود الاجتماعية أو التقليدية. "مثلاً كان القيام ببرامج حوار لتشجيع المشاركة السياسية للمرأة أمرًا غير معتاد بعض الشيء بالنسبة للمجتمع في الجنوب لأنه يكسر الحدود الاجتماعية والتقليدية. وكان من الصعب تشجيع المشاركين على المشاركة الفعلية في برامج الحوار هذه[34]."

4.1.2 التحديات البرامجية والاجرائية

29 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
30 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
31 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
32 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
33 خبير عراقي

34 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية

عدم كفاءة التسهيلات الوطنية ونقص القدرات

من التحديات الأخرى التي تواجه تنفيذ أنشطة الحوار الفعال هو شحة القدرات داخل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الشريكة. ان الافتقار إلى المهارات والمعارف اللازمة يؤثر على القدرة على تيسير الحوار المثمر وبناء الثقة وتحديد الأرضية المشتركة بين مختلف الفئات. كما أن هذا الافتقار يجعل إدارة الصراعات والتوترات التي قد تبرز خلال عملية الحوار أكثر صعوبة. بالمقابل , فأن عج الميسرين عن إدارة الحوار بفعالية يؤدي بدوره إلى عقد اجتماعات غير فعالة. يجب أن يكون الميسرون على اطلاع ببناء الثقة وحل النزاعات، وأن يكونوا قادرين على تحديد مسار العمل، وإبقاء المحادثة على المسار الصحيح وان يكونوا قادرين على التوسط في الخلافات.

إذا افتقر الميسّر إلى هذه القدرات فقد لا يتمكن من إدارة الحوار بشكل فعال، مما يؤدي إلى الارتباك والاضطراب. يجب أن يكون هؤلاء الميسرون والمنسقون قادرين على تيسير جلسات الحوار على نحو يركز على النتائج ويركز على الحل ويتسم بالبراغماتية والحساسية. ويمكن ملاحظة تحد آخر يتمثل في عدم قدرة المنظمات غير الحكومية على التواصل وإقامة علاقات مع المجتمعات المحلية والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بطريقة بناءة وفعالة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا النقص في الخبرة الفنية في مواضيع أو مجالات محددة، مثل بناء السلام أو العدالة الانتقالية أو إدارة المياه أو الإصلاح الاقتصادي هو أيضا تحدي، لأن هذه القدرات ضرورية لمعالجة المواضيع المعقدة التي تتطلب معرفة عميقة وفهماً للقضايا المحددة المطروحة من أجل تقديم رؤى وتوصيات قيّمة لمعالجتها.

صعوبة اختيار واشراك المشاركين من المجتمع المدني

بالإضافة الى التحديات التي تستغرق وقتا طويلاً فان اختيار المشاركين في الحوار يعتبر من اهم التحديات. من الممكن ألا ينجح الحوار إذا كان هناك مشاركون حاضرون ليسوا على دراية بالموضوع الذي تجري مناقشته أثناء الحوار أو لا يملكون المهارات اللازمة للمشاركة بنجاح في الحوار. في بعض الحالات، تعتبر المواضيع التي نوقشت أثناء الحوار تحديات لأن المشاركين يعتبرونها مواضيع حساسة.

على سبيل المثال، [35]"بالإضافة إلى ذلك، فأن اختيار شركاء الحوار من داخل المجتمع المدني يمثل عقبة كبيرة. ليس من الممكن لجميع المنظمات تنظيم الحوار فحسب، ولكن أيضًا أخذ النتائج والحفاظ عليها[36]. فور الاختيار، كان هناك تحد آخر يتعلق بعدم الالتزام انعكس في غياب المشاركين عن نشاط الحوار بعد أن أكدوا الحضور وبالتالي أدى إلى خلل في التمثيل[37].

الصعوبات التي يواجهها الشركاء الحكوميون في الالتزام بالمشاركة والانفتاح على الاستماع إلى منظمات المجتمع المدني.

يمكن أن تُعزى التحديات التي تواجه شركاء الحكومة العراقية في الدخول في حوار مع منظمات المجتمع المدني إلى عدة عوامل. فقد يؤثر عدم الاستقرار والتغييرات المستمرة في الحكومة بشكل كبير على الإطار المؤسسي وأداء الحكومة، مما قد يعيق بدوره التعاون والتآزر بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في عمليات الحوار.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى سياسات وأنظمة واضحة للتعامل مع منظمات المجتمع المدني قد يثير الارتباك وعدم اليقين لدى الشركاء الحكوميين. علاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى قنوات تواصل واضحة ومنابر واضحة للمشاركة يمكن أن يجعل من الصعب

35 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
36 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
37 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية

على الطرفين التواصل والمشاركة بشكل فعال، مما قد يؤدي بدوره إلى ضياع فرص التعاون والشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

كما أن عدم وجود أطر مؤسسية للمشاركة والتعاون الفعالين بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن يعيق تقدم الحوار المستمر الفعال. قد يكون للحكومة أولويات ومصالح معينة مثل الأمن أو التنمية الاقتصادية أو العلاقات الخارجية، والتي قد لا تتماشى مع أولويات بعض منظمات المجتمع المدني، التي قد تكون أكثر تركيزًا على قضايا مثل حقوق الإنسان أو العدالة الاجتماعية أو حماية البيئة. والفرق في أولويات المواضيع يجعل من الصعب إيجاد أرضية مشتركة للحوار والتعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، قد تمثل بعض منظمات المجتمع المدني مجتمعات أو مجموعات معينة واجهت تاريخيًا تمييزًا أو تهميشًا وقد تتطلب اهتمامًا ودعمًا معيناً من الحكومة.

القيود المتعلقة بإدارة المشاريع

قد تشكل متطلبات إدارة المشاريع أيضاً تحدياً لأنشطة الحوار. مثلاً إذا كانت فترة التنفيذ قصيرة فسيكون من الصعب حينها تحقيق نتائج. هناك تحدي آخر يتمثل في عدم فهم السياق المحلي على مستوى المقرات أو المانحين، وهذا يؤدي إلى وجود أهداف غير ملموسة للمشاريع، فضلا عن التوقعات والمؤشرات غير الواقعية.

يمكن أن يشكل الإبلاغ تحدياً أيضاً، لأن التركيز ينصب عندئذ على الإبلاغ والتقارير بدلاً من التصدي للتحدي (التحديات) على أرض الواقع. بالإضافة إلى ذلك، هناك حقيقة أن الإبلاغ المناسب يتطلب وقتًا طويلاً، والذي يأتي على حساب التنفيذ السليم للحوار. وقد ينصب التركيز بدرجة أكبر على الوفاء بمتطلبات الإبلاغ والمواعيد النهائية حتى وإن كانت التحديات الأساسية على أرض الواقع تحتاج إلى مزيد من الوقت وإلى مزيد من الجهود للتصدي لها. يمكن أن تكون القيود الموجودة امام الميزانية تحديًا آخر يحد من القدرة على تنظيم أنشطة الحوار التي تستجيب لاحتياجات المجتمع.

عندما يتعلق الأمر بالإبلاغ باستخدام آليات الإبلاغ الخاصة بنا، هناك الكثير من الاهتمام بالنتائج، وما هي الإنجازات، ما الذي جلبته عملية الحوار هذه برمتها، يجب أن نعمل لعام على الأقل لتحقيق بعض الإنجازات الحقيقية التي يمكننا الإبلاغ عنها، هناك ضغط زمني للتنفيذ وعلينا تحقيق هذه المؤشرات إلى حدٍ ما ويستغرق الأمر وقتًا، هو ليس شيئًا يمكنك القيام به في شهرين[38].

هناك تقييد آخر يكمن في المعايير التي يفرضها المانحون والتي يلزم استيفاؤها أثناء تنفيذ مشاريع الحوار. ان فرض بعض المعايير يمكن أن يكون ضاراً إذا لم تكن المعايير واقعية أو ملائمة لسياق الحوار وأهدافه.

عادة ما يصر المانحون على مواصفات معينة أو معايير معينة مثل النسبة المئوية للنساء أو الشباب المشاركين في جلسة الحوار، دون مراعاة السياق المحلي أو النتائج الموجهة لأنشطة الحوار... يجب ألا تكون هناك شروط مشاركة قبل إجراء السياق وتحليل أصحاب المصلحة.[39]

مثلا في بعض الحالات قد يحدث الشمول بصورة سطحية , اذ قد تمثل الأطراف المشمولة في الحوار فئات محددة (مثل النساء والشباب والأقليات) فقط لتلبية توقعات المانحين الدوليين، بدلا من إشراك هذه الجماعات وتمكينها من المشاركة بصورة حقيقية.

38 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
39 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية

"إدراكاً لضرورة إشراك النساء والشباب والأقليات، فإنهم يشركون هذه الجماعات لإرضائنا. ومع ذلك، فإن النساء لا يتحدثن او يتحدثن قليلاً. الديناميكيات تكشف أن هذه المجموعات ليست منخرطة حقاً[40]" .

عدم كفاية تنفيذ نتائج الحوارات التي يدعمها المجتمع الدولي

في حين أنه من الممكن تحقيق نتائج إذا كان الحوار مخططاً له بصورة جيدة، فإن الصعوبة تكمن في ترجمة النتائج والاتفاقات إلى أفعال يمكن تنفيذها على أرض الواقع. إحدى المشاكل الرئيسية التنفيذ الغير كافي لهذه الاتفاقات، لأنها قد تفتقر إلى آليات ملموسة للتنفيذ.

وكما أوضح أحد مقدمي المعلومات الرئيسيين، فإن: "عدم التنفيذ هذا يتجلى في اتفاق سنجار الذي لم يتم تنفيذه بصورة صحيحة، مما أدى إلى انعدام الأمن والحكم السليم لعودة النازحين داخليا إلى ديارهم".[41] بالإضافة إلى ذلك، قد تتأثر أجزاء كبيرة من هذه المُدخلات بالمجتمع الدولي بدلاً من أن تحركها جهات فاعلة وطنية ومحلية، وهذا يجعل فاعلية هذه الحوارات في إحداث تغيير حقيقي موضع شك. علاوة على ذلك، فأن التنفيذ غير الكافي يسلط الضوء على أن المؤسسة السياسية العراقية ثبتت أنها لا تستجيب للمُدخلات والتعليقات من القاعدة إلى القمة.

بينما جاء التنظيم أيضًا إلى المنطقة وعمل هناك لمدة تقل عن عام وأنتج 10 اتفاقيات سلام. كانت هذه الاتفاقات مجرد حبر على ورق، ولم يأخذها أي من أصحاب المصلحة بجدية لأنها لم تكن ثمرة حوار جاد. يتوقع المانحون من المنظمات المحلية تنفيذ مشروع حوار وتحقيق تأثير في عام واحد وهذا شيء غير واقعي.[42]

إجراءات الامن والسلامة

قد تمنع المسائل الأمنية أو تؤخر تنفيذ مشاريع أو أنشطة الحوار وقد تضع الضغط على الشريك الذي ينفذ المشروع. قد يكون من الصعب ضمان إجراء الأنشطة بأمان وفعالية وأن المنظمة معنية بالتخفيف من أي مخاطر أو تهديدات أمنية محتملة.

"نحن مهتمون بالتخفيف من أي مخاطر أو تهديدات أمنية محتملة ونتعاون مع الشركاء والسلطات المحلية لضمان وجود الاحتياطات المطلوبة لحماية المشاركين في جلسات الحوار". من الأمثلة على الإجراءات التي تمثل تحدياً هي: تنظيم حركة الموظفين، وامكانية الوصول، وترتيب السفر، والحصول على الموافقات اللازمة، وإيجاد أماكن آمنة ومأمونة لتنظيم أنشطة الحوار.

"في بعض الحالات، لم يكن تنظيم الأنشطة ممكنًا بسبب عدم وجود مزود للخدمات الأمنية أو لأن موظفي المشروع لم يتمكنوا من الوصول إلى منطقة معينة بسبب التعليمات الأمنية الصارمة للمنظمة" كما أوضح أحد مقدمي المعلومات الرئيسيين الذي أردف قائلاً: "لم يكن لدينا مزود خدمة أمن منذ ستة أشهر خلت، لذا لم نتمكن من السفر إلى مناطق أخرى غير الموصل. كان تلعفر وسنجار وجنوب الموصل في الغالب بلا حراس بالنسبة لنا. لذلك، كان علينا إما أن نجمع الناس في الموصل أو في أربيل ". "عندما يتعلق الأمر بإمكانية الوصول، أعتقد أن هذه هي المشكلة الرئيسية التي نواجهها بسبب الوضع الأمني على الأرض، ولكن أيضًا بسبب التعليمات الأمنية الصارمة جداً التي لدينا"

40 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
41 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
42 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية

البيروقراطية

يمكن للإجراءات والقواعد البيروقراطية المعقدة أن تجعل من الصعب تنفيذ أنشطة الحوار بفعالية، حيث أن هكذا اجراءات تعوق نجاح مبادرات الحوار وتحد من الفرص المتاحة لجميع المعنيين ". هناك أيضا العديد من القواعد والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تجعل من الصعب التعاون مع مؤسسات مثل الجامعات التي تعتبر عائقا كبيرا أمام الطلاب لفهم إمكاناتهم ودراساتهم بشكل كامل وكيفية الاستعداد للقطاع الخاص".[43]

التنسيق المتداخل والضعيف

يمكن أن يحدث تداخل وضعف تنسيق بين المنظمات المحلية والمانحين، وكذلك بين المنظمات المانحة مما يؤدي إلى الارتباك وعدم الكفاءة وسوء التواصل، وهذا قد يعوق التقدم وإنتاجية عملية الحوار, ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى المضاعفة غير الضرورية في الجهود والموارد، مما قد يتسبب في إهدار الموارد وسوء تخصيصها.

" عقدنا عدة اجتماعات تنسيقية للاتفاق على تقسيم العمل والمسؤوليات لتجنب التداخل... في معظم الحالات لم يتم تنفيذ نتائج هذه الاجتماعات ".[44] أدت قلة التنسيق إلى بعض المشاكل الخطيرة على أرض الواقع. "تختلف أرقامنا المنشورة حول عدد العائدين عن تلك التي قدمتها منظمة مانحة لأن معايير الإبلاغ لم تكن متشابهة، وهذا تسبب في ارتباك وإحباط بين الجهات المعنية"[45]

نقص المعلومات النوعية

ان معظم المعلومات المتاحة عن مواضيع الحوار هي معلومات كمية يمكن أن تؤدي عند الاعتماد عليها فقط إلى تبادل سطحي للأفكار. "لا يرغب معظم أصحاب المصلحة في المشاركة في مقابلات طويلة، ولا يرغبون في تقديم ردود مطولة على الأسئلة المطروحة، وهذا يؤثر على نوعية المعلومات التي يتم الحصول عليها".[46]

ان الافتقار إلى المعلومات النوعية هو تحدي كبير في إجراء الحوار حول مختلف المواضيع. يمكن للمعلومات الكمية- مثل الإحصاءات والبيانات- أن تقدم لمحة عامة واسعة، ولكنها لا تعطي صورة كاملة عن الحالة. من ناحية أخرى، يمكن للمعلومات النوعية-مثل الروايات الشخصية والمقابلات المستفيضة- أن توفر فهماً أعمق لوجهات نظر مختلف أصحاب المصلحة وخبراتهم ودوافعهم. بدون هذا النوع من المعلومات، قد يكون من الصعب تحديد المسائل الأساسية ووضع حلول فعالة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التقارير النوعية عن مواضيع الحوار ليست دائما متاحة للعلن.

4.2عوامل النجاح الرئيسية والدروس المستفادة

التنقل في مفترق طرق: الثقة والسرية ومراعاة الثقافة

إن بناء الثقة وإيجاد حيز آمن وتجسيد المراعاة الثقافية هي أمور حاسمة لنجاح مبادرات الحوار. ان إرساء مستوى من الثقة بين أطراف الحوار- بما في ذلك بين المواطنين والمسؤولين والمواطنين أنفسهم- يمكّن الأطراف المعنية من الدخول في حوار ويضمن التزامها المتبادل بالمشاركة الهادفة. وتسمح هذه الثقة بين مختلف الأطراف بالتواصل المفتوح والصادق، مما يؤدي بدوره إلى حوار أكثر جدوى وإنتاجية.

43 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
44 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
45 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
46 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية

علاوة على ذلك، فإن الثقة هي عنصر حيوي في تسهيل التعاون الفعال وحل المشاكل. على حد تعبير أحد مقدمي المعلومات الرئيسيين: "يجب بناء الثقة من مرحلة مبكرة قبل بدء عملية الحوار. يتم ذلك من خلال جعلهم منخرطين في الواقع بمعنى انهم يشعرون أنهم ينتمون إلى العملية ويتم سماع أصواتهم ". [47]بالإضافة إلى بناء الثقة، فأنه من الضروري إنشاء مساحة آمنة لازدهار السرية حيث تشعر جميع الأطراف بالراحة في مشاركة وجهات نظرها وأفكارها دون خوف من القمع أو التهديد.

لبناء الثقة وخلق مساحة آمنة للحوار الناجح في العراق، يجب على الممارسين التعامل مع المواطنين والمسؤولين في وقت مبكر لإقامة العلاقات. يمكنهم إنشاء مساحة آمنة عن طريق تطوير مجموعة من القواعد الأساسية واستخدام تقنيات مثل مناقشات في مجاميع صغيرة والاجتماعات الفردية لتعزيز التواصل المفتوح والصادق.

المساحة الآمنة هي مفتاح الحوار مثل خلق مثل هذه البيئة، يشعر المشاركون بالراحة لمشاركة أفكارهم ومشاعرهم دون خوف من الحكم أو الانتقام. أحد هذه الإجراءات هو إجراء الحوار في مكان محايد، مثل مركز اجتماعي أو مكتبة. كما ينبغي لممارسي الحوار أن يكونوا شفافين بشأن نواياهم وأهدافهم، وأن يكونوا أيضاً على استعداد للاستماع إلى مخاوف الأشخاص الذين يعملون معهم ومعالجتها. من المهم أيضاً وضع قواعد أساسية للحوار تؤكد على الاحترام والانفتاح والاصغاء.

السِرّية هي أيضاً عامل حاسم في نجاح الحوار لأنها تشجع على التواصل الصريح والصادق، لا سيما في الحالات التي يشارك فيها عدد قليل من الأفراد. "في بيئة سرية، قد يشعر المشاركون براحة أكبر في مشاركة المعلومات الحساسة والتعبير عن آرائهم الحقيقية، مما قد يسهل تحقيق نتائج حقيقية"[48].

تعزز السرية إنشاء حيز آمن للحوار لأنه يتيح للأفراد التعبير عن أفكارهم وآرائهم ومخاوفهم والمشاركة في المناقشات بصورة مجدية." يمكن أن يساعد هذا في بناء توافق في الآراء وإيجاد أرضية مشتركة ويمكن أن يؤدي إلى حلول أكثر فعالية واستدامة. من خلال تعزيز التواصل والحوار الصريح والصادق فانه من الممكن بناء علاقات قوية والعمل نحو هدف مشترك".[49] ان إنشاء مساحة آمنة للتفكير والتعبير هو مكون رئيسي لخلق بيئة إيجابية تكسر الجليد لإشراك مجموعة من الأشخاص الذين لا يشاركون عادةً. "كانت هذه هي المرة الأولى التي يتمكنون فيها من الجلوس على طاولة مع السلطات المحلية للتحدث معهم مثل كأناس متساويين".

لضمان السرية، يمكن للممارسين وضع مدونة سلوك يتفق عليها جميع المشاركين، والتي تؤكد على أهمية السرية وتحدد عواقب خرقها. يمكن للممارسين أيضًا خلق بيئة تشجع على جو غير انتقادي وغير مهدد حيث يمكن للمشاركين الاحساس بالأمان للتعبير عن أفكارهم وآرائهم ومخاوفهم دون خوف من الانتقام أو وصم بالعار.

يمكن لممارسي الحوار أيضًا استخدام استطلاعات مجهولة المصدر أو آليات التغذية الراجعة لجمع المُدخلات من المشاركين. يمكنهم أيضًا الاستفادة من قنوات وتقنيات الاتصال الآمنة التي تحمي خصوصية وسرية المعلومات المشتركة أثناء عملية الحوار، والتي قد تشمل استخدام أنظمة المراسلة المشفرة أو المنصات الآمنة عبر الإنترنت التي تسمح للمشاركين بمشاركة أفكارهم وتعليقاتهم دون خوف من اعتراضها أو الوصول إليها من قبل أطراف غير مصرح لها.

يجب أن يكون الممارسون متحفظين لكي يتجنبوا مشاركة أي معلومات حول النشاط مع الأشخاص غير المشاركين، على سبيل المثال، استخدام أسماء مستعارة والحفاظ على سرية السجلات والامتناع عن مشاركة المعلومات مع الأطراف الخارجية. يمكن للممارسين أيضًا استخدام قواعد تشاتام هاوس (Chatham House) كوسيلة فعالة لضمان السرية في عملية الحوار. تسمح قواعد تشاتام هاوس للمشاركين بالتعبير عن آرائهم وآرائهم بحرية، مع حماية هوية المتحدث والسياق المحدد الذي تم فيه التعبير عن وجهات

47 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
48 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
49 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية

النظر. وبموجب القواعد، يتمتع المشاركون بحرية استخدام المعلومات التي يتم تبادلها أثناء عملية الحوار، ولكن لا يُسمح لهم بالكشف عن هوية المتكلم أو السياق المحدد الذي تم فيه تبادل المعلومات.

إن الثقة والسرية ومراعاة الثقافة هي امور مترابطة لغرض تهيئة بيئة إيجابية تحتضن التنوع وتعزز التفاهم المتبادل. ان مراعاة الثقافة هي عامل مهم في بناء الثقة في الحوار لأنها تدل على احترام معتقدات الآخرين وقيمهم. عندما يظهر الأفراد أو المنظمات مراعاة ثقافية، فإنهم يبدون استعدادهم لفهم الآخرين، وهذا يخلق بدوره بيئة متبادلة من الاحترام والثقة. تساعد المراعاة الثقافية أيضا على تجنب سوء الفهم وسوء التفسير اللذين يمكن أن يؤديا إلى صراعات، مما قد يقوض الثقة وبالتالي عملية الحوار أيضاً. وينبغي على الممارسين أن يشددوا على المراعاة الثقافية من خلال الاعتراف بوجهات النظر والخبرات المختلفة وتقييمها، ومن خلال تهيئة بيئة شاملة للمشاركة. يمكن تجسيد المراعاة الثقافية من خلال إدراك المعايير والقيم الثقافية لأطراف الحوار واحترام تلك المعايير والقيم، مع جعل الحوار أكثر ملاءمة من الناحية الثقافية. المراعاة الثقافية هي مهمة على مدى عملية مشروع الحوار كله، من التصميم إلى التنفيذ. وعند تصميم مشروع للحوار، فأنه من المهم مراعاة السياق الثقافي الذي سيجري فيه المشروع.

ان الاعتراف بالاختلافات الثقافية التي لدى المشاركين في الحوار واحترامها هو أمر أساسي لتهيئة بيئة إيجابية وشاملة للجميع. يمكن أن يساعد هذا في تعزيز الشعور بالانتماء ويساعد في القضاء على مشاعر الإقصاء أو التهميش. بالإضافة إلى ذلك، فإن إجراء تحليل منظم للخلافات وتحديثها بانتظام في جميع المراحل هو عامل نجاح رئيسي، وهذا يشمل تبني نهج "عدم الإضرار" لتجنب أي تأثير سلبي قد يحدث من تنفيذ أنشطة الحوار.
"لقد قمنا بتوظيف نساء للقيام بأجراء الاستطلاعات لغرض عمل استطلاعات مع المستجيبات وذلك لمراعاة التقاليد والثقافة داخل المجتمع" "في المناطق الريفية، يشك الناس بشدة حينما يقوم شخص بطرق بابهم. لذلك، تأكدنا من أن نصف الذين يقومون بالمسح هم من الاناث ". مثلاً ً على الرغم من هيمنة الذكور في المجتمعات القبلية، فأن للمرأة منصة خاصة بها للحوار وصنع القرار، والتي يمكن وصفها بأنها " هيكل موازي".[50]

يمكن التعامل مع مراعاة الثقافة في عدة خطوات. يحتاج الممارسون إلى تثقيف أنفسهم حول الخلفيات الثقافية للأفراد الذين سيتفاعلون معهم، (فهم معتقداتهم وقيمهم ومواقفهم لتجنب سوء الفهم أو التسبب في الإساءة). الممارسون بحاجة إلى تجنب خلق الافتراضات حول الأشخاص بناءً على مظهرهم أو خلفيتهم الثقافية. يحتاج الممارسون أيضًا إلى استخدام لغة شاملة يمكن أن يكون لها تأثير كبير على شعور الناس ومشاركتهم. تتطلب الحساسية الثقافية أيضًا بيئة تشجع على التواصل المفتوح حيث يتم احترام وجهات النظر المتنوعة وممارسة الاستماع النشط لتعزيز الاعتراف بوجهات النظر المختلفة. يجب على الممارسين أيضاً اخذ التواصل غير الكلامي بنظر الاعتبار مثل تعابير الوجه ولغة الجسد، والتي قد تكون مختلفة بشكل كبير بين الثقافات. وعند تصميم مشروع للحوار، فانه من المهم النظر بعناية في مضمون الحوار والوعي بكيفية مناقشة المواضيع التي تشمل مسائل حساسة لتجنب المصادر المحتملة للنزاع. من هذا المنطلق, فانه ينبغي حماية التنوع الثقافي والحساسية، وينبغي تصميم الحوار على أساس فهم عميق للمعايير الثقافية والاجتماعية للمشاركين.

ديناميكية حقيقة للشمول وتوازن القوى

تشكل الحوارات الشاملة التي تشارك فيها مجموعة متنوعة من وجهات النظر والأصوات عاملاً حاسماُ في نجاح عملية الحوار، لأنها تساعد على تعزيز الثقة وتحسين العلاقات بين أصحاب المصلحة. يصبح الشمول امراً ً ضرورياً ً، خاصة عند العمل في سياق هش

[50] مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية

وصعب وحساس من الناحية السياسية. يعتمد النجاح على الانفتاح على الاندماج الحقيقي والاستعداد للشمول للتعاون من قبل جميع الجهات الفاعلة المختلفة ذات الصلة.

لكي يكون الشمول حقيقيًا، يجب أن يتم تجسيد مختلف أصحاب المصلحة من المجتمعات المختلفة بما في ذلك الفئات المهمشة والفئات المحرومة أو الممثلة تمثيلاً ناقصًا مثل المجموعات العرقية والشباب والنساء. "هناك اهتمام واعتراف متزايدان بأهمية إشراك النساء والشباب والأقليات. الشمول هو تلبية احتياجات جميع المواطنين وأصحاب المصلحة على نحو فعال، بمن فيهم *الأغلبية الصامتة* والفئات المستضعفة المستبعدة تقليدياً بشكل خاص "[51]

من خلال إشراك أصحاب المصلحة في مختلف مراحل العملية، ستكون هناك إمكانية أكبر لتعزيز المناقشة البنّاءة والعمل من أجل إيجاد حلول للمسائل المعقدة وإيجاد مجتمع أكثر تماسكاً وتقدماً في التفكير. إن الجمع بين الناس وتعزيز الحوار والتفاهم بين الأفراد الذين لديهم وجهات نظر مختلفة يخلق حوارًا صحيًا وعمليًا.

تم تسليط الضوء على هذا الاشراك في أحد المشاريع، "في التعليم، نحاول جلب جميع أصحاب المصلحة المعنيين من الحكومة والمنظمات غير الحكومية الدولية وممثلي المجتمع الدولي في العراق والجامعات والكيانات الوطنية وشركات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية". بالإضافة إلى ذلك، يتم اشراك المستفيدين المباشرين مثل الطلاب، "لأنهم الأشخاص الذين يحتاجون إلى هذا التطور لإعطاء صوتهم وإشراكهم في الحوار".

ينبغي أيضاً أن تكون منابر الحوار الشامل محايدة ومميزة عن المشاكل التي تجري مناقشتها. "بسبب لحيادنا، استطعنا الجمع بين مجموعة متنوعة من الناس لإجراء حوار مفتوح وبناء، بما في ذلك المسيحيون والسنة والشيعة والأكراد والآشوريون".[52] هذا ممكن فقط لأن المنصة يُنظر إليها على أنها منفصلة عن القضايا قيد المناقشة، ولكن لا يزال بإمكانها الوصول إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

المناقشات غير الرسمية هي أيضاً عامل رئيسي إضافي للشمول، خاصة تلك التي تجري أثناء تناول القهوة أو أثناء فترات الراحة، لأنها يمكن أن تعزز إلى حد كبير عملية الحوار من خلال تهيئة بيئة مريحة ومفتوحة يمكن أن يتم فيها التواصل الصادق والصريح. ان تشجيع المناقشات غير الرسمية يخلق مجالاً شاملاً وترحيبياً يؤدي إلى حوار مثمر لجميع المشاركين.

كانت أحد الدروس المستفادة هي أن الشمول والمشاركة الحقيقيين يمكن أن يساعدا الحكومات على فهم احتياجات الناس بشكل أفضل، ووضع سياسات فعالة وتعزيز تنفيذ السياسات. أيضاً الشمول والمشاركة الحقيقية تساعد المشاركين في الحوار على فهم كيفية تصميم السياسات وتعزيز الحوكمة العامة وتعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة. وكلما زادت شمولية أصحاب المصلحة ومشاركتهم، زادت فرصة الحصول على دعم قوي من جميع أصحاب المصلحة.

ان إشراك المسؤولين الحكوميين على مختلف المستويات في تصميم مشاريع الحوار وإعدادها وتنفيذها هو عامل نجاح رئيسي يسهم في نجاح أنشطة الحوار. يمكن رؤية مثال على هذه المشاركة في أحد المشاريع حيث شارك كبار المسؤولين، مثل "قائمقام القضاء ومدير دائرة الماء في المراحل الأولى من المشروع. عززت هذه العلاقة الجديدة الثقة وبنت عقداً اجتماعياً جديداً بين صناع السياسة والمواطنين قائماً على المساواة والتماسك الاجتماعي[53]."

---

[51] مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
[52] مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
[53] مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية

الاشراك هو عامل مهم لمعالجة القضايا الوطنية من خلال الحوار، فمثلاً أدركت الحكومة أن مشكلة المخدرات هي مسألة وطنية مهمة تتطلب استجابة شاملة وتعاونية. وبينما كان للحكومة دور مهم لتلعبه في معالجة المشكلة، فقد أقرت أيضًا بأن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في دعم جهود الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل. لهذا السبب، أعطت الحكومة أولوية لإدراج المناقشات المتعلقة بمشاكل المخدرات في اللجان، مع الاقرار بأن مدخلات وخبرات منظمات المجتمع المدني ستكون ضرورية لإيجاد حلول فعالة.

كانت الحكومة حريصة على الاستماع من منظمات المجتمع المدني حول التحديات التي يواجهونها في مكافحة مشكلة المخدرات، وكذلك أفكارها لمعالجة المشكلة. من خلال تضمين المناقشات حول مشكلة المخدرات في اللجان، أظهرت الحكومة التزامها بمعالجة هذه القضية الوطنية الحاسمة بطريقة تعاونية وشاملة. أقرت الحكومة بأنها لا تستطيع معالجة هذه القضية بمفردها وأنها بحاجة إلى مدخلات ودعم منظمات المجتمع المدني لتطوير حلول فعالة. علاوة على ذلك، من خلال التركيز على دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة مشكلة المخدرات، أظهرت الحكومة اعترافها بأهمية التعامل مع منظمات المجتمع المدني وتمكينها[54].

عامل نجاح آخر تم تحديده وهو إيجاد التوازن الصحيح وتوازن القوى بين أصحاب المصلحة. الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة الذين لديهم وجهات نظر أو وجهات نظر مختلفة حول مجتمعاتهم والتأكد من عدم وجود استبعاد بسبب ديناميكيات السلطة، خاصة عندما يكون لبعض أحزاب الحوار مكانة سياسية أو اجتماعية عالية جدًا، سواء كرؤساء للمقاطعات أو الحكومة المحلية أو زعماء القبائل. "لم تكن هناك جهة فاعلة تسيطر على الهيكل أو على عملية الحوار. ان جميع الأعضاء وشرائح المجتمع المحلي لهم دور متساوي ومهم للمشاركة في كل العملية بصورة متساوية".

كانت إحدى النتائج الرئيسية هي أهمية ضمان القدرة الفعلية على صنع القرارات في الحوارات من خلال الاستثمار في نقاط قوة الناس وتحديد الأدوار والمهام الفعالة التي يمكن ربطها بنقاط قوتهم أو بشبكاتهم. "يتطلب الأمر الكثير من المراعاة حول كيفية معالجة ديناميكيات القوة المحددة بعناية داخل المجموعة وكيفية العمل حول ديناميكيات القوة هذه". لقد لاحظنا أن إيجاد أرضية مشتركة بين الأطراف أو الأهداف المشتركة في الحوار يسهل العملية للمضي قدما[55]."

ولأجل تحقيق نتائج مجدية، يجب أن تؤخذ في الاعتبار المُثل العليا للشمولية والجوانب العملية لصنع القرار الفعال. من الأمثلة على ذلك دراسة حالة من حوار بغداد في أربيل، يتوقع فيها المجتمع الدولي في كثير من الأحيان إجراء حوارات شاملة مع تمثيل واسع للمرأة والفئات العمرية والخلفيات المتنوعة.

ومع ذلك، فأنه قد لا تتماشى في الواقع هذه المُثل دائمًا مع الجوانب العملية لصنع القرار. على سبيل المثال، في حوار بغداد- أربيل بين الحكومتين قد يتطلب الامر اتخاذ قرارات مهمة من قبل مجموعة صغيرة من صانعي القرار الرئيسيين من أجل تحقيق نتائج ملموسة. في الوقت الذي يكون فيه إشراك مجموعة متنوعة من الأشخاص في الحوار قد يلبي سقف توقعات الشمولية، إلا أنه قد يضعف أيضًا تركيز وسرية المناقشة.

ونتيجة لذلك، قد يكون لتنفيذ هذه الحوارات أثر محدود. "لا يمكن أن يكون لديك 50 شخصًا حول الطاولة لأنك تفقد السرية. يجب أن يكون لديك شخصان رئيسيان يشعران بالراحة في التحدث مع بعضهما البعض في مكان صغير نسبيًا لكي يحقق الحوار نتيجة ملموسة. عليكم أن تفعلوا ذلك مع عدد قليل جداً من صانعي القرار، وليس مع مجموعة شاملة[56]."

---

54 مقدم معلومات رئيسي حكومي

55 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية

56 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية

من الدروس الرئيسية التي تعلمتها المنظمات الدولية هو تحقيق التوازن بين التمثيل وعدد المشاركين والمواضيع وضمان المشاركة الهادفة من أجل تيسير الحوار الفعال والمؤثر. تشمل العوامل الحاسمة هنا وجود العدد والنوع المناسبين من المشاركين والاهتمامات على طاولة الحوار وضمان إشراك أو استبعاد الجهات الفاعلة المناسبة لتعزيز الحوار.

إن إدراج عدد كبير من المواضيع وأصحاب المصلحة يمكن أن يطغى على الحوار ويزيد العبء ويضمن إحراز تقدم قليل خلال فترة محددة مسبقاً. علاوة على ذلك، ينبغي على المجتمع الدولي أن يضع في اعتباره أيضا نوعية التمثيل وكميته، وأن يكفل عدم حضور الفئات المهمشة والممثلة تمثيلاً ناقصاً مثل النساء والشباب فحسب، بل أيضا مشاركة مجدية في العملية. وغياب المشاركة المجدية يمكن أن يؤدي إلى الإحباط وعدم الرضا. لضمان نجاح مبادرات الحوار، يجب على المنظمات الدولية التعاون بشكل وثيق مع الشركاء والسلطات المحلية، مع العمل أيضًا على تمكين المنظمات الشعبية لدفع عملية الحوار.

الملكية المحلية

إن الفهم العميق للسياق والاستعداد لتكييف الحوار وتكييفه لتلبية احتياجات وتوقعات الأفراد المعنيين هو أمر أساسي لنجاح الحوار. الشركاء المحليون يمثلون نجاحاً رئيسياً في الحوار لأن لديهم علاقات قوية داخل المجتمع ويمكن أن تساعد مشاركتهم في ضمان اعتبار المشروع شرعياً ومقبولاً من المجتمع المحلي.

"الشركاء المحليون هم مفتاح النجاح، فهم لديهم اتصالات جيدة على الأرض، ولديهم شبكات وخبرات ومهارات جيدة لتطوير وتنفيذ مبادرات الحوار بطريقة مناسبة ثقافيًا وفعالة"[57]. تكفل الملكية المحلية أيضاً أن تكون النتائج ذات صلة ومناسبة للسياق والاحتياجات المحلية. كما أن الملكية المحلية تساعد على بناء الثقة بين الأطراف المعنية، وهو أمر حاسم لاستدامة عملية الحوار ونجاحها على المدى الطويل. "في القيارة، أشركنا أصحاب المصلحة المحليين في العملية منذ مراحلها الأولى. وشاركوا في التخطيط وبعدها في التنفيذ." كل ما حدث كان قد حدث من قِبلهم ومن أجلهم ".[58] إن ضمان الملكية المحلية ومشاركة المجتمع طوال عملية الحوار برمتها يعزز الشفافية في أنشطة المشاريع، ويُقيم في الوقت نفسه توازناً بين الدعم الخارجي والملكية الوطنية. إن " التغذية الراجعة لأصحاب المصلحة المحليين هي جزء من العملية برمتها ويتم استشارتهم طوال العملية بأكملها ويتم أيضًا أخذ أولوياتهم في الاعتبار وخاصة عندما يتعلق الأمر بالانخراط في صراع ومسائل حساسة حول صراعات معينة[59]" .

حددت الحكومة في مبادراتها الحوارية أهمية النهج الإقليمي باعتباره الاجراء الرئيسي لتحقيق جهود العافي بعد الحرب. تم قياس النجاح بقدرته على وضع إطار لمبادرات المجتمع المدني المصممة لتلبية الاحتياجات المحددة لكل منطقة، مع تجنب أي انقسام أو توتر بين الفئات المختلفة. ولتحقيق هذا الهدف، عمل ممثل الحكومة عن كثب مع المنظمات المحلية وقادة المجتمعات المحلية لغرض التوصل إلى فهم أعمق للتحديات والاحتياجات الفريدة لكل منطقة.

من خلال القيام بذلك، تمكنا من تحديد المناطق الأكثر تضررًا من الصدمات التي حدثت في المجتمع بعد الحرب ,وإعطاء الأولوية لجهودنا وفقًا لذلك. وقد أثبت هذا النهج أنه عامل نجاح رئيسي في جهودنا للإنعاش بعد الحرب. استطعنا من خلال تكييف مبادراتنا مع الاحتياجات المحددة لكل مجتمع من معالجة القضايا الأكثر إلحاحًا وتعزيز الشعور بالهدف المشترك والالتزام بالتغيير الإيجابي. واستطعنا من خلال جهودنا التعاونية والشاملة من إعادة بناء المجتمعات التي مزقها الصراع وخلق مستقبل أكثر إشراقًا للجميع[60].

---

57 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
58 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
59 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
60 مقدم معلومات رئيسي حكومي

يؤكد الدرس الذي تعلمته المنظمات الدولية أهمية دعم المنظمات الشعبية لتكون في مقعد القيادة وتنفيذ نهج حوار من الاسفل إلى الاعلى وعدم تنفيذ مشاريع الحوار هذه بأنفسهم. وفي كثير من الحالات، يمكن أن تواجه الجهود الطوعية التي بدأتها لجان السلام المحلية تحديات في كسب الزخم والحضور داخل مجتمعاتها المحلية.

مع ذلك، بوجود دعم دولي يمكن لهذه الجهود أن تشهد في كثير من الأحيان نجاحاً أكبر واعترافا أوسع نطاقاً. يتخذ هذا الدعم شكل التمويل أو الموارد أو فرص الربط الشبكي ويساعد على بناء الزخم ودفع المبادرات إلى الأمام. بصورة عامة، لعب الدعم الدولي دوراً رئيسياً في المساعدة على زيادة تأثير الجهود الشعبية وقاد التغيير الإيجابي على نطاق أوسع[61].

أحد أهم الدروس التي تعلمتها الحكومة هو أن ملكية الحوار يجب أن تكون وطنية وأن دور المنظمات الدولية يجب أن يقتصر على الدعم اللوجستي والإداري. هذا يعني أن الحوار يجب أن يجري تحت مظلة السلطات الوطنية أو المحلية، بدلاً من أن تكون مدفوعة من قبل الجهات الفاعلة الدولية. "عندما يكون الحوار تحت المظلة الدولية، هناك خطر من أن اللغة والمطالب ستتم صياغتها بواسطة قوى خارجية، بدلا من أن تستند إلى احتياجات المجتمعات المحلية وأولوياتها"[62]

يتطلب التكييف المحلي فهم الوضع المتميز، مع الأخذ في الاعتبار البيئة والثقافة المحلية، وإشراك الشركاء المحليين الذين لديهم خبرة وعلاقات في المجتمع، والقدرة على تكييف لغة ومحتوى ورسائل الحوار مع السياق الثقافي المحدد، بالإضافة إلى دمج أمثلة ذات صلة وذات مغزى للناس:

> نحن كمجتمع دولي، قد تكون لدينا وجهات نظر مختلفة بشأن ما هو أفضل للمجتمع المحلي، وقد لا نفهم دائما الاحتياجات والأولويات المعينة للناس على أرض الواقع. وبالتالي، من المهم النظر في المعايير والقيم الثقافية لضمان احترام الحوار وعدم الإساءة إلى أحد[63].

عند تلبية احتياجات المجتمعات المحلية، من المهم أن يكون المجتمع الدولي قادراً على التكيف وأن يستجيب للأولويات المحددة للمجتمعات المحلية، بدلا من فرض جدول أعماله:

> من المهم أن ندرك أن احتياجات المجتمع قد تختلف عن تصوراتنا وتوقعاتنا. الاستماع إلى السكان المحليين هو أمر مهم جدًا لأن احتياجاتهم في الواقع تختلف تمامًا عما نعتقد أنه مفيد لهم أو ما نعتقد أنهم بحاجة إليه[64].

ينبغي ايضاً أن تبدأ دورات التخطيط الاستراتيجي بمناقشة الأولويات التي يختارها المشاركون. "نحاول عدم فرض أو إملاء الأولويات أو الاحتياجات أو حتى نوع النزاعات أو المبادرات التي تتعامل معها الفرق العاملة وكيف ينبغي لها معالجتها. يشمل ذلك أيضاً وضع المؤشرات من جانب المشاركين أنفسهم ". [65] لا يشارك المجتمع المحلي على مستوى تحديد الأولويات وتحديد القضايا فحسب، بل يعمل أيضًا على هذه القضايا:

> ان توجيه أنشطة المشروع لا تتم عن طريقنا كمنظمة دولية أو شركائنا المنفذين فحسب، بل يتم التعامل مع الامر في قرار تشاركي يستند إلى بناء الثقة مع مختلف أصحاب المصلحة. لذا، فإن كل ما نقرره ليس املاءً من قبل المانح او قراراً صادراً متخذاً من الأعلى إلى الأسفل، بل يتم التفاوض عليه ومناقشته بشكل مستمر مع أصحاب المصلحة الذين نعمل معهم[66].

---

61 مقدم معلومات رئيسي حكومي
62 مقدم معلومات رئيسي حكومي
63 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
64 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
65 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
66 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محليةدولية

الارتقاء بالمساواة بين الجنسين

ان تعزيز زيادة إشراك النساء في القطاعات المختلفة والارتقاء بالمساواة بين الجنسين يتطلب نهجاً متعدد الأوجه متضمناً حواراً مفتوحاً ومحترماً بشأن المواضيع الحساسة المتعلقة بمشاركة المرأة. كما جاء في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325: "تظل مشاركة النساء وانخراطهم في جميع جوانب عمليات السلام أمرًا أساسيًا لهدف تحقيق السلام المستدام"

ومن الأمثلة العملية على هذا النهج هو جدول أعمال" المرأة والسلام والأمن" الذي يشدد على أهمية مشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات وحلها وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. من خلال تيسير الحوار بشأن المواضيع الحساسة المتعلقة بمشاركة المرأة في السلام والأمن، يمكن للممارسين تحديد العوائق التي تحول دون مشاركتها الكاملة ومعالجتها.

من خلال ادراج أصوات متنوعة في هذه المحادثات، سيكون بإمكانهم بناء توافق في الآراء وإيجاد أرضية مشتركة حول قضايا المرأة، مما يؤدي إلى حلول أكثر شمولاً وفعالية. من الأمثلة العملية الأخرى هو تعزيز المساواة بين الجنسين في مختلف القطاعات، بما في ذلك الأماكن والعمليات التي يهيمن عليها الذكور. يمكن تحقيق قدر أكبر من التنوع والشمول من خلال كسر القوالب النمطية المتعلقة بمشاركة المرأة ومعالجة عدم التوازن الجنساني في التعليم والقوى العاملة.

ففي العراق مثلاً شملت الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن زيادة النسبة المئوية للنساء في لجان الحوار. كما لاحظ أحد أصحاب المصلحة العراقيين: "كنا متحمسين على أن تكون نسبة النساء في لجان الحوار 40 في المائة".[67] لغرض الارتقاء بالمساواة بين الجنسين، يمكن للممارسين اتخاذ خطوات ملموسة مثل وضع استراتيجيات مستهدفة للتوعية والتوظيف، وتعزيز المساواة في الحصول على التعليم والتدريب، وزيادة إبراز إنجازات المرأة، وتعزيز التوازن بين العمل والحياة، وإشراك الرجال كحلفاء في تعزيز المساواة بين الجنسين.

يجب أن يكون الممارسون على دراية بالعوامل التي يمكن أن تؤثر على مدى سماع أصوات النساء في حوارٍ ما مثل الأعراف الثقافية والاجتماعية وديناميكيات القوة ومستوى الدعم المقدم للنساء المشاركات. لمعالجة هذه العوامل، يحتاج الممارسون إلى استخدام أساليب تشاركية تشجع جميع المشاركين على المساهمة في الحوار بصورة متساوية مثل مناقشات المجاميع الصغيرة وجلسات تبادل الأفكار والأنشطة التفاعلية التي تعزز المشاركة على قدم المساواة. أيضاً باستطاعة الممارسين استخدام أدوات عملية مختلفة لضمان حصول المرأة على وقت وفرص متكافئة للتحدث مثل مناقشات (راوند روبن) ,والاجندات المنظمة التي تمنح الجميع فرصة للتحدث. من الأدوات المهمة الأخرى هي وضع قواعد أساسية للحوار تشجع على التواصل القائم على الاحترام والاصغاء الفعال. كما يمكنها أن تتحدى التحيزات والقوالب النمطية الجنسانية من خلال الكشف عن أمثلة إيجابية للقيادة والمساهمات النسائية ومن خلال توفير فرص الإرشاد والربط الشبكي للنساء المشاركات لدعم مشاركتهن المستمرة في الحوار.

يمكن أيضًا استخدام تقنيات مثل مؤتمرات الفيديو والمنصات عبر الإنترنت لتعزيز الإدماج الجنساني في الحوارات، لا سيما للنساء اللواتي قد يواجهن قيودًا على التنقل أو لديهن مسؤوليات رعاية الاطفال. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الوسائل البصرية مثل الرسوم البيانية والمخططات والصور للتعبير عن المعلومات والتأكد من أن جميع المشاركين- بما فيهم ذوي المستويات المنخفضة في القراءة والكتابة- يمكنهم فهم المحتوى الذي تتم مناقشته. إن استخدام لغة تراعي الفوارق بين الجنسين ولا تكرس للقوالب النمطية أو الافتراضات أو التحيزات الجنسانية هو أمر بالغ الأهمية للحوار. يجب على الممارسين استخدام لغة محايدة بين الجنسين حيثما أمكن ذلك وتجنب استخدام لغة تفترض أدوارًا بين الجنسين أو تسند خصائص معينة إلى جنسين محددين.

[67] مقدم معلومات رئيسي حكومي

زيادة مشاركة أصحاب المصلحة الى اقصى حد

ان ضمان إشراك جميع الأطراف المعنية في الحوار ومعالجة التأثيرات السلبية المحتملة هو أمر ذو أهمية بالغة للحوار. "من خلال الانخراط مع جميع أصحاب المصلحة، يمكن أن يساعد الحوار في تحريك الذين قد يكونون سلبيين أو غير مهتمين بالدعم أو متحالفين مع القضية" لا توجد معايير محددة في اختيار أصحاب المصلحة لأن لكل موضوع نهجه وحساسيته:

لقد حرصنا في لجنة الحوار والسلام المجتمعي على إشراك جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الشباب والمجتمع المدني وزعماء العشائر والنقابات والجمعيات. عند اختيار أعضاء لجان السلام للمشاركة في الحوار، هناك معايير محددة مثل مواضيع الحوار والجهود الطوعية، مع ملاحظة أن أعضاء لجان الحوار يتم تناوبهم كل ستة أشهر[68].

هذه النُهج شملت التخطيط وإجراء مشاورات مع مختلف الجهات الفاعلة وتحديد المشاركين المنفتحين والراغبين في المشاركة، مع مراعاة التوازن بين الجنسين. "علينا أن نتأكد من أن الناس سوف يجلسون معاً، وأن نتحرك نحو مرحلة بنّاءة تنطوي على إشراك مسؤولين رفيعي المستوى، ثم نضع توصيات وتقارير صلبة".[69]

واختلفت معايير اختيار أعضاء اللجان في المنطقتين الوسطى والجنوبية عن المعايير الموجودة في المناطق الشمالية. اعتدنا التركيز أكثر على النازحين والجماعات المتضررة من الصراع. بينما في المناطق الوسطى والجنوبية، اعتدنا التركيز على المتظاهرين والشباب. بالإضافة إلى ذلك، نظرنا في التنوع الموجود في المحافظة، فمثلاً في البصرة، اخترنا الشيعة والسنة والأقليات مثل الأرمن أو الصابئة المندائيين.وقد تمت مراعاة هذا التنوع عند اختيار المشاركين".[70]

علاوة على ذلك، فإن الاجتماعات الفردية أو الاجتماع في مجموعات صغيرة بين أصحاب المصلحة هو إطار فعّال للمشاركين للتعبير عن شواغلهم وتحدياتهم. تخلق هذه الاجتماعات فرصة لهم للشعور براحة أكبر، ومشاركة أفكارهم ومشاعرهم دون أي حكم متصور على الآخرين.

إن وجود توقعات واقعية بشأن نتائج الحوار المحتملة وفهم قدرات وتأثير أصحاب المصلحة يساعد على تحديد الأولويات وتجنب معالجة المواضيع أو القضايا التي لا يمكن الوصول إليها أو مجال تأثيرها. وطالما أن الأهداف واضحة وقابلة للتنفيذ وقابلة للقياس من الناحية الفعلية، فإن أصحاب المصلحة قادرون على التوصل إلى مؤشرات معينة صوب تحقيق الأهداف التي كانوا يعملون من أجلها.

علاوة على ذلك، لكي تكون التوقعات واقعية، يجب أن تستند إلى الأدلة التي تم جمعها من أساليب مختلفة مثل جمع البيانات ومناقشات مجموعات التركيز والمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين. ومن العوامل الرئيسية الأخرى للنجاح هو إجراء مناقشة شفافة ومستمرة مع أصحاب المصلحة بشأن النجاحات والإنجازات، والشفافية، وتنفيذ المشاريع، والأموال، والخطوات التالية، والاستدامة، وهو عامل رئيسي آخر للنجاح. "المضي قدمًا نحو مناقشة التأثير مثل المحطات الرئيسية نحو الاستدامة والتأثير الذي يريدون تحقيقه بعد ذلك. يعلم أصحاب المصلحة أن التمويلات هي غير مستدامة , لديهم وسائل ومصادر أخرى لاستدامة أنشطة الحوار[71]"

---

68 مقدم معلومات رئيسي حكومي
69 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
70 مقدم معلومات رئيسي حكومي
71 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية

تعتبر أهمية إشراك أصحاب المصلحة المحليين في الحوار أمراً بالغ الأهمية للحكومات لغرض معالجة قضايا الخدمات بشكل فعال ودفع النمو والتطور على المدى البعيد. لإعطاء الأولوية للخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والنقل والسلامة العامة، مع ضمان تنفيذ المشاريع الاستراتيجية أيضًا، يجب على الحكومات تعزيز التواصل المفتوح مع المجتمعات وأصحاب المصلحة:

بالسعي النشيط للحصول على التغذية الراجعة، وإقامة الشراكات، والعمل التعاوني، يمكن للحكومات أن تكفل أن تكون الحلول التي تنفذها حلولا مستدامة وفعالة ومنصفة وأنها تلبي احتياجات جميع المواطنين. ان الانخراط في حوار مفتوح وشفاف مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة يمثل أمراً أساسًيا للحكومات لبناء مجتمعات أكثر استدامة ومعالجة الأولويات المحلية والاستراتيجية على حد سواء[72].

ستكون عملية إشراك أصحاب المصلحة أكثر فعالية بشرط أن تستخدم موارد شبكية ضخمة تؤدي إلى مشاركة الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء المحليين. هذه الموارد قامت بتقوية تنفيذ مشاريع الحوار وزادت من التواصل مع مختلف الفئات المستهدفة في مختلف المناطق. "بوجود هذه الشبكات، تم بناء علاقات قوية على أساس التفاهم المتبادل والتواصل والتعاون الأفضل. يمكن أن تساعد في بناء شعور بالتضامن الذي قد يكون مفيدًا في إحداث تغيير إيجابي" .

[72] مقدم معلومات رئيسي حكومي

ان تعزيز التواصل من خلال القنوات المؤسساتية هو أحد معايير الحكم الرشيد، إلا أنه تم تعزيزه أيضاً من خلال إقامة علاقات إيجابية مع الأفراد الرئيسيين داخل المؤسسات المستهدفة. "مع اخذ السياق المحلي وتعقيدات البيروقراطية في الاعتبار لا سيما في القطاع العام، فإن إقامة علاقات مهنية مع الأفراد الرئيسيين سيسهل الإجراءات والتواصل مع هذه المؤسسات "[73]

ان الضغط الاجتماعي من خلال الحوار هو جانب حاسم في تحقيق التقدم وبناء مجتمع أكثر إنصافاً وعدلًا. تؤدي مشاركة قادة الشباب والأنشطة المجتمعية دوراً حاسماً في إبراز الاتجاهات الاجتماعية الهامة وإيجاد زخم للتغيير:

من خلال إقامة شراكات قوية مع المجتمعات وتحديد القضايا الرئيسية ووضع استراتيجيات مستهدفة، يمكننا أن نبلغ أهدافنا بشكل فعال وخلق قوة قوية للتقدم سيجد صانعو القرار صعوبة في تجاهلها. من خلال إعطاء الأولوية للحوار والمشاركة الهادفين، يمكننا بناء مستقبل أكثر استدامة لجميع المواطنين.[74]

عملية الحوار الديناميكي التدريجي

لكي ينجح الحوار، يجب أن يكون عملية مستمرة - وليس مجرد مجموعة إجراءات غير متصلة. ان العملية الفعالة والمنظمة هي امر اساسي ويتصف بحسن التخطيط والتنظيم والإعداد والتنسيق والتنفيذ. تحدد هذه العملية أيضاً مقاييس رئيسية مثل الموضوع وجدول الأعمال ومنهجية اختيار المشاركين وشكل المشاركة والتصميم والتنفيذ.

التخطيط ضروري لإجراء حوار فعال. ان التأكيد على أهمية مرحلة التخطيط والاتسام بالمرونة في التعامل مع التقنيات، واستخدام منهجيات مجربة وقائمة على الأدلة هي أمور مهمة للغاية. في مقاومة البيروقراطية فأنه من المطلوب التحلي بالصبر والإعداد الجيد، مع تحديد الخطوات اللازمة وتحديد الأشخاص اللازمين للمشاركة في التخطيط. لقد أصبح معلوماً أن الالتزام الطويل الأجل أمر حاسم لنجاح أنشطة الحوار لأنها تستغرق الكثير من الوقت في حين أن التخطيط القصير الأجل يمكن أن يؤدي إلى الفشل. وبما أن الحوار عملية مستمرة، فإنه يحتاج إلى استعراض وتعزيز مستمرين. يتطلب الأمر وقتًا وجهدًا لتسهيل الحوار الهادف لأن النتائج ليست فورية الحدوث:

حتى التغييرات الصغيرة يمكن اعتبارها نجاحاً ، فمثلاً إجراء تغييرات على القوانين أو أنظمة التعليم يمكن اعتبارها تقدمًا. وفي بعض الحالات، قد يتم حتى دمج هذه النجاحات في القانون. بينما لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به. لدينا الزخم والاتفاق على أن الحوار هو مفتاح النجاح في العراق.[75]

تم تنفيذ النهج التدريجي أيضاً في أنشطة الحوار التي تقودها لجنة الحوار والسلام المجتمعي. مثلاً استند حضور الدورة الاستشارية إلى قائمة تم اعدادها مسبقاً. تم جمع هذه القائمة في بغداد من خلال التواصل مع قادة المجتمع المحلي، وكذلك من خلال القوائم الحالية لمنظمات المجتمع المدني والناشطين:

بالإضافة إلى ذلك، أعدت اللجنة سابقًا قاعدة بيانات للناشطين والأفراد الذين يؤثرون على المجتمع، لكنها لم تعتبر مُرضية. نتيجة لذلك، قمنا باختيار دعوة شبه مفتوحة، مما سمح للنشطاء المهتمين بالحضور. وقد أثبت هذا النهج أنه عامل نجاح في جهودنا

73 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
74 مقدم معلومات رئيسي حكومي
75 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية

للإنعاش بعد الحرب. من خلال تضمين مجموعة متنوعة من وجهات النظر والأصوات تمكنا من تعزيز بيئة أكثر شمولاً وتعاونًا. وأبرزت الدروس المستفادة من هذه التجربة أهمية التعامل مع طائفة واسعة من الأفراد والمنظمات والحاجة إلى إعادة تقييم استراتيجياتنا للتوعية باستمرار لضمان لزيادة تأثيرنا الى اقصى حد[76].

إن وجود خطة طوارئ هو أمر بالغ الأهمية لمعالجة أي أحداث غير متوقعة. وهذا ينطوي على العمل عن كثب والتحلي بالمرونة عند العمل مع الشركاء المحليين الذين على المام بأي صعوبات محتملة قد تظهر. اما المرونة في تعديل الخطط حسب الاقتضاء فهي ضرورية كذلك، مثل نقل نشاط ما إلى مكان مختلف أو تأخيره مؤقتاً. ان تنفيذ أنشطة المناقشة يمكن أن ينجح إذا تم النظر في جميع الجوانب التي قد تؤثر على نجاح عملية الحوار.

إحدى الخطط التي تم تنفيذها هي استخدام منهجية مزيجه من نشاط الحوار الشخصي والحوار عبر الإنترنت. وقد تم ذلك لأن المشاركين الذين شاركوا في أنشطة الحوار كانوا مشغولين ولديهم محدودية في الوقت ومحدودية في حضور جلسات الحوار شخصيًا. "تم عمل بعض مجموعات التركيز أو حوارات السياسة بدون انترنيت، وبعضها كان عن طريق الانترنيت خاصة للأشخاص الذين كانوا بحاجة إلى الانضمام ولم يتكنوا من القيام بذلك". [77]

احذ الأمور الرئيسية التي تم تعملها هي أنه من أجل الحصول على الموافقات اللازمة والتعاون من السلطات المختصة، فأنه ينبغي توضيح أهداف الحوار توضيحاً شاملاً، وينبغي أن تكون العملية شفافة، ويجب تحديد المواضيع بوضوح. من المهم جدًا أن تفهم السلطات سبب وكيفية تنظيم الحوار.

من الضروري تكريس الوقت المناسب للعمل مع أصحاب المصلحة والتحضير لجلسات الحوار لضمان فعاليتها وفائدتها. علاوة على ذلك، هناك حاجة للتركيز على كل من المؤشرات الرسمية وغير الرسمية أثناء تنفيذ المشروع. "بالإضافة إلى المؤشرات الرسمية القابلة للقياس التي تم تطويرها خلال مرحلة التخطيط لمشروع الحوار، فإن المؤشرات غير الرسمية مثل فهم كيف تغيرت مواقف الناس اثناء عملية الحوار"[78]. ينبغي أن تسمح العملية بالاتصال التدريجي، إضافة الى تقييم وإعادة تقييم أولويات أصحاب المصلحة ومواقفهم وأدوارهم. يجب أن تكون عملية الحوار مرنة وليست جامدة، وأيضاً ينبغي تقسيمها إلى مراحل، كما يجب تحسين توقيت إجراء كل مرحلة.

على العموم، ينبغي للعملية أن تجلب جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى المائدة وأن تؤسس أرضية مشتركة كنقطة انطلاق للحوار. ان التركيز الفوري على الاختلافات يمكن أن يؤدي إلى انهيار الحوار وخلق انعدام الثقة والتناقضات عموماً. لذلك، من المقرر أن تبدأ منهجية فعالة بالعمل على إيجاد أوجه مشتركة بين مختلف الجهات الفاعلة أو أصحاب المصلحة ومعالجة الاختلافات تدريجيا. هذا النهج يساعد على بناء الثقة وتشجيع الحوار المتناسق والمثمر.

تميل الحوارات الرامية إلى معالجة المشكلة بصورة كلية إلى عدم تقديم نتائج قابلة للقياس ,وقد لا تكتمل عملية الحوار لأن المشاركين قد يهجرون الفريق أو قد يكون هناك من يتبنى مواقف عدائية. لمعالجة هذا الأمر، يجب تقسيم المشكلة إلى أجزاء، ويجب أن يكون الحوار تدريجياً، بحيث يكون الحوار حول كل جزء بمثابة مقدمة للحوار حول الجزء التالي. بالإضافة إلى ذلك، من المهم اختيار الأطراف المناسبة للحوار في كل مرحلة:

---

76 مقدم معلومات رئيسي حكومي
77 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
78 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية

لم يكن من الممكن الجمع بين جميع الأطراف في نفس الوقت بسبب ردود الفعل السلبية والعدائية من بعض عائلات الضحايا تجاه عائلات النازحين الذين لديهم أفراد يُتصور أنهم ينتمون إلى داعش. بدلاً من ذلك، قسم الميسرون الحوار إلى مراحل وعقدوا جلسات منفصلة مع مجموعات مختلفة بناءً على مخاوفهم المعينة. سمح هذا النهج بإجراء مناقشات أكثر تركيزًا وساعد في تحديد أرضية مشتركة وحوافز محتملة للمجاميع التي هي أكثر شدة. هذا الامر يبين أيضا الحاجة إلى التحلي بالمرونة والقدرة على التكيف في الجهود المبذولة لحل النزاعات، لأن الخطة الأولية قد لا تكون دائمًا مجدية أو فعالة[79].

قبل الدخول في حوار في لجان الحوار، تم وضع ميثاق قيمة لتحديد آلية العمل والمعايير الأساسية للعمل داخل لجان الحوار، وكذلك المبادئ العامة:

[79] مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية

من المبادئ الرئيسية التي سلط الضوء عليها ميثاق القيمة هو الالتزام بالعمل التطوعي. في حين أن هذا المبدأ كان مثيرًا للجدل في البداية، فقد ثبت في النهاية أنه أداة قوية لتعزيز التعاون والمشاركة داخل المجتمع. ومن خلال عملنا داخل لجان الحوار، تمكنا من تحديد مجموعة من القضايا التي تهدد النسيج المجتمعي والانسجام الاجتماعي. شملت هذه القضايا المظالم العميقة الجذور والتوترات الطائفية وانعدام الثقة في المؤسسات وافراد السلطة[80].

أحد الدروس الهامة التي تم تعلمها فيما يتعلق بتدفق الحوار هو الحاجة إلى تتبع النتائج غير المتعمدة، الإيجابية منها والسلبية، لقياس فعالية العملية وتحديد مجالات التحسين. بالإضافة إلى ذلك، عندما تتقدم عملية الحوار يصبح التركيز أكثر توجهاً صوب تحويل المناقشات المتعلقة بالسياسات إلى موجزات أو ورقات سياسة عمل ملموسة وقابلة للتنفيذ.

لذلك، تصبح المتابعة هنا امراً حاسماً لمراقبة الإنجازات بصورة فعالة من خلال القيام بتدابير كالمقابلات أو التوجيه أو مجموعات واتساب أو فيسبوك أو الاجتماعات السنوية، وأمور أخرى. "عندما ينتهي المشروع رسميًا ولا يمكننا دعم الاجتماعات رسميًا أو ماليًا أو جمع الناس معًا بعد الآن، سنناقش لأجل معرفة نوعية الأفكار التي يمكنهم التفكير بها لضمان جوانب الاستدامة، على سبيل المثال تغيير أماكن الاجتماع المحلية والاستثمار في الميسرين وما إلى ذلك"[81]

أحد الأمور التي تم تعلمها لاحقاً هو أن تقديم الدعم لمبادرة راسخة قد يُنظر إليه على أنه وضع مربح للجميع بالنسبة لأصحاب المصلحة الذين وجدوا أرضية مشتركة، لأن وضع مبادرات حوار جديدة يتطلب وقتاً وجهداً وموارد وتعبئة العديد من الجهات الفاعلة:

بدأت بعض الكيانات- مثل الكيانات الحكومية - بالفعل مشروعًا داخل الجامعة. فعلى سبيل المثال، لدى جامعة التكنولوجيا في العراق مبادرات مختلفة لطلابها، وتخت هذا الجهد، أصبح ممكنًا زيارة الجامعة وعقد دورات لطلابها والقيام بأنشطة ضمن سياق تنفيذ المبادرة[82].

"أفضل الممارسات القائمة على الحوار " المنعكسة من مشاريع الحوار المتنوعة

بعد تحليل مجموعة متنوعة من المشاريع التي كان الحوار فيها هو الأداة الرئيسية المستخدمة لحمل المجموعات المتباينة على الانفتاح بطريقة صادقة وصريحة لمعالجة القضايا الأساسية، وصلنا الى أن عمليات الحوار المنتجة تحتاج إلى تنظيم مناسب. تنطوي عملية الحوار المنظم هذه على الجوانب التالية.

التحضير المسبق للحوار: أحد العوامل الرئيسية للنجاح هو وجود فريق من المهنيين لديهم مجموعة متنوعة من الخبرة في الإستراتيجية والتنفيذ والمسائل القانونية. بالإضافة إلى ذلك، يسهم العمل مع أصحاب المصلحة خلال المرحلة التحضيرية في تحقيق النجاح العام. يجب أن تحدث هذه المشاركة قبل بدء حوار السياسة. "مثلاً في جلسات الحوار، يتم تقديم المواد التعليمية إلى كل شخص في الحوار قبل ان يبدأ الحدث نفسه. وهكذا، يمكن للمشاركين أن يأتوا مستعدين بأفكارهم"[83].

إيجاد مَدخل: من المهم إيجاد مَدخل للحوار لمعالجة مشكلة أو نزاع معين بطريقة منظمة ومثمرة. بدون نقطة دخول فأنه قد يكون من الصعب معرفة من أين تبدأ في معالجة قضية ما , وقد يصبح الحوار غير منظم أو غير مثمر. عن طريق تحديد مشكلة أو صراع محدد للتركيز عليه، يمكن أن يكون الحوار أكثر استهدافاً وأكثر فاعلية في إيجاد الحلول أو حل المسألة.

---

80 مقدم معلومات رئيسي حكومي
81 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
82 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
83 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية

بالإضافة إلى ذلك، فإن إيجاد مدخل للحوار يمكن أن يساعد على بناء الثقة وإرساء أساس للاتصال والتعاون المستمرين. هناك طريقتان لإيجاد مدخل للحوار. الأول هو إجراء بحوث لتحديد المشكلة أو الصراع الذي يحتاج إلى المعالجة هذا البحث يجب ان يقوم باشراك المجتمع لتحديد موضوع الحوار وتقييم الحاجة إلى تدخل طرف ثالث. الطريقة الثانية لتحديد نقطة الدخول هي أن يطلب المجتمع أو الطرف الآخر التدخل بصورة مباشرة لمعالجة قضية أو نزاع تم تمييزه به بالفعل. على سبيل المثال:

في حالة جنوب/غرب العراق، أدى تحليل السياق الذي أجريناه إلى إيجاد موضوع نزاع يتعلق بعودة النازحين داخلياً الذين يعتبر المجتمع المحلي أن لديهم أفراداً ينتمون إلى داعش، كما تلقينا طلباً مباشراً من المنظمة الدولية للهجرة للتدخل... لذلك تم تحديد نقطة الدخول. [...] هناك حاجة لبدء حوار لمعالجة مشكلة عودة النازحين داخليًا نظرًا لارتباطها بموافقة المجتمع[84].

تخطيط اصحاب المصلحة: من خلال تخطيط أصحاب المصلحة، يمكن الوصول الى فهم أكثر تماماً للقضية ووجهات النظر المتنوعة المعنية. يمكن أن يساعد ذلك في تحديد نقاط الصراع أو الخلافات المحتملة، فضلاً عن مجالات الأرضية المشتركة أو المصالح المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد تخطيط أصحاب المصلحة في تحديد الأفراد أو المجموعات الرئيسية التي ينبغي إدراجها في عملية الحوار لضمان النظر في جميع وجهات النظر ذات العلاقة وضمان أن تكون النتيجة عادلة وشاملة:

يتضمن تخطيط أصحاب المصلحة فهمًا لطبيعة المجتمع وحتى تأثير الجغرافية ... مثلاً ، تقع القيارة في منطقة خطرة وهي مجتمع يهيمن عليه القبائل. لذلك، من الضروري معرفة أين يمكننا العمل ولا يمكننا العمل ومن هم قادة القبائل المؤثرين[85].

يساعد تخطيط أصحاب المصلحة على تحديد واستخدام الهياكل القائمة، فمثلاً "كان لدى القرى المستهدفة في القيارة إطار بشأن موضوع قبول عودة النازحين داخلياً. سمحت عوائل الضحايا للجنة مكونة من 20 فردًا باتخاذ مثل هذه القرارات نيابة عنهم"[86]

مشاركة التوقعات: يُعرّف هذا بأنه اعطاء أصحاب المصلحة معلومات عما يمكن توقعُه واعطائهم أمثلة على حالات مماثلة تمت معالجتها في الماضي. يمكن أن تساعدهم هذه العملية في التغلب على أي تردد موجود لديهم وضمان استعدادهم الجيد للحوار. هذه الاستراتيجية التي يقودها ميسرون متخصصون تساعد على ضمان كون الحوار مثمراً وناجحاً.

الايجاز: ينبغي أن تبدأ المناقشة بعرض موجز للبحوث، وتحديد المشاكل الرئيسية، وطرح المجالات والمواضيع الرئيسية التي تحتاج إلى مناقشة، واقتراح الحلول الممكنة. يشمل الايجاز أيضاً تناول الأدوار القيمة لأصحاب المصلحة فيما يتعلق بمناقشة المشكلة والحلول.

التيسير: تبدأ الجلسة بالأسئلة العامة التي توجه إلى المشاركين بهدف تشجيعهم على المشاركة في الحوار، والتأكد من أن جميع المشاركين يتمتعون بتكافؤ الفرص والمساحة والوقت للتمعن في الأسئلة. "بهذه الطريقة يشعر المشاركون بمزيد من التشجيع على التكلم ومناقشة القضايا بصراحة وسهولة".[87] الخطوة التالية هي تضييق نطاق الأسئلة.

تم استخدام هذا النهج كرد على شكاوى المشاركين حول تعقيد الأسئلة. "نحاول تضييق نطاق أسئلتنا والمناقشة للتفكير في أبسط شيء يمكن القيام به، والذي يمكن أن يكون له بعد ذلك تأثير على تغيير الوضع".[88] على سبيل المثال، في إحدى جلسات الحوار، تم استخدام تضييق نطاق الأسئلة لتبسيط موضوع إشراك الطلاب أو إعدادهم لدخول القطاع الخاص، وهو أمر غير واضح وغير محدد ليتم قياسه، حيث رأى المشاركون أنه من غير المرجح أن يحدث ذلك.

---

84 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
85 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
86 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
87 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
88 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية

ولكن عندما تم تضييق المناقشة بأمثلة ملموسة، أتيحت للمشاركين فرص لاستكشاف الإجراءات الممكنة. ونقلت الأسئلة إلى نتائج أكثر توجيهاً نحو العمل، مثلاً:" ماهي إمكانيات المنظمات غير الحكومية أو شركات القطاع الخاص التي تأتي إلى الجامعة وتقدم استعراضاً عن القطاع الخاص؟" ثم تطورت هذه أيضًا إلى أسئلة أكثر مباشرة مثلاً: "ما هو الوضع الحالي؟ كيف يمكننا أن نكون مستعدين؟ كيف يمكننا التقديم؟"

وهكذا، عند تضييق نطاق الأسئلة المطروحة على الأنشطة البسيطة للغاية التي ستحدث أو المشاكل غير المباشرة البسيطة للغاية، فان المشاركة تزداد. من هذا المنطلق، يمكنك بعد ذلك تشكيل قضايا أوسع نطاقًا تهدف إلى مناقشة رؤية شاملة لكيفية تغيير الامور.

التواصل الفعال: بغية إجراء حوارات فعالة ومثمرة بشأن القضايا الهامة، ينبغي تدريب المشاركين في الحوار على ممارسات وأساسيات التواصل الفعال. وهذا يشمل التدريب على الاستماع النشط والرسائل المناسبة والتواصل المحترم:

من خلال إعداد الحضور مسبقًا، يمكننا تمهيد الطريق لجلسات حوار مثمرة ومحترمة حول القضايا الحساسة. هذا الإعداد يؤكد أهمية الحفاظ على مستوى مناسب من آداب السلوك وتجنب السلوك التصادمي، مثل الصراخ أو إلقاء الأشياء، وذلك لأجل تعزيز مناقشة بنّاءة ومحترمة.[89]

[89] مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية

المُيسّرون والشركاء ذوو الخبرة والكفاءة

إن كفاءة الميسرين أو الوسطاء هو أمر حاسم للحوار لأنه يمكن أن يصوغ عملية الحوار بشكل كبير، لا سيما فيما يتعلق بكيفية تعامل الميسرين مع النخب وديناميكيات السلطة وقدرتهم على الحد من التوترات أثناء الحوار.

تتيح مهارات التيسير الجيدة للميسر خلق مساحة آمنة لجميع المشاركين لتبادل أفكارهم وآرائهم دون خوف من الانتقاد أو المقاطعة. وبالتالي، من المهم بناء قدرات الميسرين خلال مرحلة التحضير لمشروع الحوار.

بهذا المعنى، يكون الميسرون والوسطاء المحليون أكثر ملاءمة لتيسير الحوار المحلي وأنشطة التوسط. أحد المهارات الرئيسية التي ينبغي أن يتمتع بها الميسرون هي المرونة، لأنها تسمح بتهيئة جو قابل للتكيف وسريع الاستجابة، بحيث يمكن للميسرين التصدي لأي تحديات محتملة قد تنشأ وتكييف نهجهم لتلبية احتياجات الفريق على أفضل وجه. وهذا يتيح تهيئة جو من التفاهم والاحترام المتبادلين بين المشاركين، حيث يشعرون بالأمان والراحة في تبادل أفكارهم وآرائهم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن العمل مع الشركاء ذوي الخبرة هو أمر حاسم لتحقيق حوار واقعي وناجح. على سبيل المثال، في حالة طرح الجرائم التي ارتكبها داعش، ذكر أحد مقدمي المعلومات الرئيسيين ما يلي:

قام المشروع بالتعاون مع المنظمات الشريكة المحددة التي أجرت تحقيقات جادة في الجرائم وتوفر الرعاية للناجين وأفراد الأسر المصابين بصدمات نفسية. وهذا يضمن حصول أفراد الأقليات وتحديداً الإيزيديين الذين تعرضوا لجرائم داعش على المشورة القانونية والدعم النفسي والاجتماعي المناسبين[90].

من المهم ملاحظة أن خبرة المنظمة المحلية أو قيادتها لا تكفي لضمان نجاح مشروع الحوار. "يجب أن يتمتع الفريق المكلف بتنفيذ المشروع بالخبرة والمهارات والمرونة للتعامل مع بيئة الحوار المعقدة وأي تطورات تظهر على طول تنفيذ الأنشطة".[91]

بناء أسس الحوار الناجح: تنمية القدرات والتدريب

من المهم ملاحظة أن خبرة المنظمة المحلية أو قيادتها لا تكفي لضمان نجاح مشروع الحوار. «يجب أن يتمتع الفريق المكلف بتنفيذ المشروع بالخبرة والمهارات والمرونة للتعامل مع بيئة الحوار المعقدة وأي تطورات تنشأ طوال تنفيذ الأنشطة». بناء أسس الحوار الناجح: تنمية القدرات والتدريب

قبل اجراء أي اجتماع للحوار، فإن بناء قدرات أصحاب المصلحة المعنيين هو امر مهم لنجاح الحوار. ان توفير التدريب اللازم لأصحاب المصلحة يساعدهم على تحسين مهاراتهم المتعلقة بالحوار. "من خلال تدريب وإشراك قادة الشباب، قمنا بتمكينهم من العمل مع المتطوعين الشباب لتنفيذ مبادرة بالتعاون مع السلطات. وقد عززت هذه العملية الحوار بين الشباب وقادة المجتمعات المحلية[92]."

ولضمان نجاح الحوارات، يحتاج الممارسون إلى بناء قدرات أصحاب المصلحة المعنيين من خلال حلقات عمل للتدريب والإرشاد والتوجيه وبناء المهارات. يمكن لهذه البرامج تطوير مهارات معينة مثل الاصغاء الفعال وحل النزاعات والتفاوض وبناء التوافق. بالإضافة إلى ذلك، فإن التدريب على الشمولية ومراعاة الاعتبارات الجنسانية هما أمران حاسمان لتعزيز المساواة بين الجنسين

90 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
91 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
92 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية

وضمان ان صوت المرأة مسموع في الحوارات. يجب على المنظمات التي تنفذ أنشطة الحوار استخدام بناء القدرات لضمان قدرة مختلف أصحاب المصلحة على المشاركة في الحوار.

إن العثور على أشخاص منفتحين على الحوار ثم الاستفادة منهم هو عامل رئيسي للنجاح. يجب على المنظمات التأكد من أن المجتمع المدني يمكنه الانخراط في حوارات مع الحكومة وخلق مساحة للتواصل المفتوح والصادق, وكما أوضح أحد مقدمي المعلومات الرئيسيين:

يكمن مفتاح الحوار الناجح في تحديد الأشخاص المناسبين وإعدادهم، وإعداد المناقشة وتنظيمها بطريقة بّناءة، وتوفير تدابير تنمية القدرات والتدريب، وبناء قدرات القطاعات الخاصة والمجتمع المدني على الدخول في حوارات مع الحكومة بخصوص مواضيع الإصلاح الاقتصادي وإنشاء مساحة للتواصل المفتوح والنزيه. بالإضافة إلى ذلك، فإن معالجة قضايا محددة مثل التمثيل الناقص للمرأة في عمليات السلام، والانظمة الذكورية، وقلة التلاحم الاجتماعي في المجتمعات، وتقديم المشورة القانونية والدعم النفسي الاجتماعي لأفراد الأقليات المتضررة من جرائم داعش، هي امور بالغة الأهمية في التحضير للتحديات والتصدي لها من خلال الحوار[93].

الزيارات الدولية مهمة أيضاً كعامل رئيسي للتعلم من الآخرين وتبني الاستراتيجيات والنُهج الناجحة في تحقيق النجاح. تم اجراء رحلة دراسية إلى ألمانيا للتعرف على تجربة ألمانيا في الحوار والمشاركة، فضلاً عن الكيفية التي يمكن بها للأفراد المساهمة في عملية صنع القرار[94].

الدور المزدوج للحوار في التصدي للتحديات المعقدة

إن استخدام الحوار كعملية قائمة بذاتها وكأداة لتنفيذ المشاريع يمكن أن يكون فعالاً في التصدي للتحديات المعقدة التي تواجه بلداً متعدد المستويات مثل العراق. الجمع بين أصحاب المصلحة لإجراء محادثات ومعالجة القضايا هو أمر ذو قيمة في حد ذاته.

علاوة على ذلك، يمكن أيضا استخدام الحوار كأداة لتنفيذ مشاريع ناجحة على نطاق أصغر، ولا سيما في المجالات التي توجد فيها تحيزات مجتمعية تحتاج إلى معالجة. يمكن استخدام الحوار لكسر هذه التحيزات ومساعدة الناس على تذكر أنهم تعايشوا بسلام في الماضي على الرغم من خلافاتهم. "كان الهدف الرئيسي من تشكيل لجان الحوار هو فتح نافذة تعكس أصوات معارضة واضعي السياسات، ولا سيما الحكومة"[95]

يمكن أن يساعد الحوار في تحديث فهم الناس لبعضهم البعض وتذكيرهم بأنهم يتشاركون في العديد من المشاكل والاحتياجات نفسها. "باستخدام الحوار بهذه الطريقة، يمكننا أن نساعد على التغلب على سوء الفهم والتصورات الخاطئة التي قد تعوق التقدم بخلاف ذلك".[96] أثبتت برامج الحوار أنها عامل رئيسي في نجاح جهود بناء السلام والتماسك الاجتماعي، كما يتضح من شهادات المشاركين. من خلال الحوار، تم تعزيز التفاهم وترسيخ الثقة وحل النزاعات:

جاء ذلك من تجربتنا مع عدد من برامج الحوار في المناطق المتنازع عليها مثل كركوك وسنجار، وكذلك في نينوى، والتي تركز على الشباب والمشاركة السياسية للمرأة والحكم الرشيد والأقليات والحوار بين الأديان وإعادة إدماج العائلات مع أفرادهم الذين يُنظر إليهم على أنهم ينتمون إلى داعش[97].

---

93 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية
94 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
95 مقدم معلومات رئيسي حكومي
96 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
97 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية

التأييد السياسي من الحكومة هو أيضًا مفتاح للحوار الفعال. من المهم أن يضع المجتمع الدولي هذه الحقيقة في الاعتبار عند دعم الحوار والتأكد من أن جهودهم هي جهود ذات مغزى وليست فقط مجرد إدارة حوار. من العوامل الحاسمة لنجاح الحوار أو عدم نجاحه والتقييم الواقعي من قبل المنظمات الدولية لاستعداد الحكومة للحوار. يجب على المنظمات أن تضمن التخطيط الجيد لجهودها الحوارية وأن تحظى بالدعم اللازم من الحكومة[98].

وإلا فإن الوقت والجهد اللذين يتم بذلهما في هذه الجهود سيضيعان وقد تتضاءل القضايا الحقيقية المطروحة. من المهم أن نكون صادقين بشأن حالة الحوار، بدلاً من التظاهر بأنه كان ذا مغزى عندما لم يكن كذلك. لضمان نجاح الحوار فأنه من الضروري الانخراط فيه فقط عندما استثمر جميع الأطراف فعلاً فيه[99].

بدون التأييد السياسي الكافي والتقييم الواقعي للسياق، قد تكون جهود الحوار غير فعالة وتفشل في تحقيق نتائج ذات مغزى لا تتجاوز مجرد إدارة أنشطة الحوار.

5. الاستنتاجات والتوصيات

5.1 الاستنتاجات

إن المجتمعات الشاملة التي تستفيد من إشراك مختلف أصحاب المصلحة في إيجاد مستقبل مشترك، هي أكثر مرونة فيما يتعلق بالتوترات والصراعات الاجتماعية. علاوة على ذلك، هذه المجتمعات تمتلك القدرات اللازمة لإدارة الصراعات بطريقة سلمية من خلال تطوير ثقافة الحوار. ما الذي يجعل مجتمعات معينة أكثر مرونة في مواجهة التوترات والصراعات الاجتماعية، بينما مجتمعات أخرى تكون أكثر عرضة للخطر؟ هل تم تنظيمها بشكل مختلف؟ هل هناك عوامل أو سياسات أو إجراءات أو آليات أو تدخلات محددة تعزز الحوار والمشاركة وهي ضرورية لبناء الاعتماد على هذه المجتمعات وجعلها قادرة على حل النزاعات من خلال أدوات متكاملة؟

للإجابة على هذه الأسئلة، من المهم فهم الاستنتاجات التالية المستقاة من الاستعراض المنهجي الذي أجري مع ممثلي GIZ والمانحين الدوليين ومنظمات المجتمع المدني العراقية وممثلي المؤسسات الحكومية والخبراء الرئيسيين بشأن تعزيز الحوار والمشاركة في العراق. هذه الاستنتاجات تأخذ السياق التاريخي والسياسي والنتائج الرئيسية بنظر الاعتبار.

عند استعراضنا المنهجي لتجارب الحوار في العراق، قمنا بتحديد 14 عامل رئيسي لأخذها في نظر الاعتبار.

1. يكمن العامل الرئيسي الأول في معالجة السياق التاريخي والسياسي للبلد. العراق له تاريخ معقد، يتميز بسنوات من الصراع والانقسامات الطائفية. ان فهم هذه العوامل وكيف شكلت المشهد السياسي الحالي هو أمر ضروري لتصميم البرامج والمبادرات التي تعزز الحوار والمشاركة.

2. لا ينبغي التقليل من دور منظمات المجتمع المدني الوطنية والمحلية في تعزيز الحوار والمشاركة. يمكن لهذه المنظمات أن تلعب دورًا حاسمًا في بناء الثقة وسد الفجوات بين المجاميع المختلفة وغالبًا ما يكون لديها صلات عميقة بالمجتمعات التي تقوم بخدمتها. ان دعم منظمات المجتمع المدني وتعزيزها يمكن أن تكون وسيلة فعالة لتعزيز الحوار والمشاركة.

98 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
99 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية

3. أن تأثير الزعماء التقليديين والدينيين في تعزيز الحوار والمشاركة هو أيضاً أمر أساسي. يمكن أن يكون هؤلاء القادة مؤثرين أقوياء في مجتمعاتهم ويمكنهم لعب دور مهم في تشكيل الرأي العام. ان إشراكهم في مبادرات الحوار يمكن أن يساعد على بناء الدعم لهذه المبادرات بين الناس ويمكن أن يساعد أيضا في بناء الجسور بين المجموعات المختلفة.

4. ان استخدام التكنولوجيا، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات الرقمية قد تكون أداة قوية في تعزيز الحوار والمشاركة. يمكن استخدام المنصات الرقمية لربط اشخاص من خلفيات مختلفة، وتعزيز المساحة الآمنة والمناقشة وتشجيع التعاون.

5. هناك حاجة إلى عملية طويلة الأجل مدعومة من المؤسسات لتعزيز ثقافة جديدة للحوار تهدف إلى تغيير وجهات النظر والرؤى دون تذويبها. من الضروري إعطاء الأولوية للحوارات المركزة ذات الأهداف الواضحة واحتضان تنوع العراق كمصدر قوة وليس كنقطة ضعف.

6. إن إشراك الشركاء الحكوميين مبكراً في عملية الحوار، وتهيئة الفرص للتواصل المستمر وبناء الثقة، ووضع أهداف واضحة وقابلة للتحقيق تتماشى مع أولويات الحكومة، مع الحفاظ على التوازن مع أولويات المجتمع المدني ومصالحه، ورصد وتقييم تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها من خلال الحوار، كلها عوامل رئيسية في كسب التزام الحكومة بنتائج الحوار.

7. من المهم الاعتراف بأن نفس النتائج يمكن تفسيرها بشكل مختلف اعتمادًا على السياق والسيناريوهات الفريدة التي يتم استخدامها فيها. يمكن تفسير نفس النتيجة بعدة طرق بناءً على التنفيذ والطرق والعناصر المرتبطة بالجهد الفردي. بينما قام العديد من مقدمي المعلومات الرئيسية بذكر الشمولية كعامل نجاح، يمكن القول إن الاعتماد المفرط على الشمولية الكمية يمكن أن يؤدي إلى تمثيل خاطئ. تم تسليط الضوء على أنه قد تبدو العملية شاملةً على الورق، ولكن في الحقيقة لا تكون أصوات ووجهات نظر الفئات المهمشة مسموعة ومدمجة في صنع القرار.

من الأمثلة الأخرى على ذلك أنه في مشروع للحوار تكون فيه المرأة قد تم تمثيلها بصورة جيدة، فأنه يمكن اعتبار وجودها عنصراً ناجحاً لأنه يضمن مراعاة وجهات نظرها واحتياجاتها. لكن في حالة أخرى يتم تمثيل النساء أيضا، ولكن أصواتهن غير مسموعة، وهذا يفي فقط بالحد الأدنى من المتطلبات لتحقيق التوازن بين الجنسين في عملية الحوار. لضمان تمثيل حقيقي للمرأة في الحوار، من الأهمية الاستفادة من المشاورات مع جميع الفئات ذات الصلة، بما في ذلك المجموعات العرقية المتنوعة والجماعات الدينية والمناطق. ينبغي على الممارسين اعتماد أساليب شاملة للتفاعل مع هذه المجموعات والتماس مساهماتهم وتغذيتهم الراجعة بخصوص عملية الحوار.

ولتعزيز المساواة بين الجنسين في الحوارات، ينبغي على الحوارات أن تدرج أساليب تشاركية تشجع جميع المشاركين على المساهمة بصورة متساوية, وأن تستخدم مختلف الأدوات العملية لضمان تكافؤ فرص المرأة في التحدث. إن وضع قواعد أساسية للتواصل المحترم والاصغاء الفعال، وتحدي التحيزات الجنسانية، وتوفير فرص للإرشاد والتواصل للمرأة ,واستخدام التكنولوجيات مثل عقد مؤتمرات عن طريق الفيديو، كلها بإمكانها أن تعزز أيضًا الإدماج الجنساني. بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام الوسائل البصرية واللغة المراعية للاعتبارات الجنسانية التي تتجنب القوالب النمطية والافتراضات هو أمر بالغ الأهمية للحوار.

8. ان العوامل التي يمكن أن تؤثر على مدى سماع أصوات النساء في الحوار تشمل الأعراف الثقافية والاجتماعية وديناميات القوة ومستوى الدعم المقدم للنساء المشاركات. يجب على الممارسين أن يكونوا على دراية بهذه العوامل وأن يتخذوا خطوات

لمعالجتها. علاوة على ذلك، يمكن للممارسين استخدام أساليب تشاركية تشجع جميع المشاركين على المساهمة المتساوية في الحوار. قد يشمل ذلك مناقشات جماعية صغيرة وجلسات لتبادل الأفكار وأنشطة تفاعلية تعزز المشاركة المتساوية.

9. يمكن للممارسين استخدام أدوات عملية مختلفة لتعزيز الإدماج الجنساني في الحوارات. إحدى أهم الأدوات هي ضمان حصول المرأة على وقت متساوي للكلام وفرص متساوية للإسهام في الحوار. يمكن أن يشمل ذلك تقنيات مثل مناقشات (راوند روبن) وجداول الأعمال المنظمة التي تمنح الجميع فرصة للتحدث.

هناك أداة هامة أخرى وهي تعزيز الحوار القائم على الاحترام بين المشاركين. يمكن للممارسين وضع قواعد أساسية للحوار تشجع على التواصل المحترم والاصغاء النشط. كما يمكنها أن تتحدى التحيزات والقوالب النمطية الجنسانية من خلال تقديم أمثلة إيجابية للقيادة والمساهمات النسائية. يمكن للممارسين أيضاً توفير فرص الإرشاد والتواصل الشبكي للمشاركات لدعم مشاركتهن المستمرة في الحوار.

10. يمكن أيضًا استخدام تقنيات مثل عقد المؤتمرات عبر الفيديو ومنصات الإنترنت لتعزيز الإدماج الجنساني في الحوارات، لا سيما للنساء اللواتي قد يواجهن قيودًا على التنقل أو لديهن مسؤوليات في تقديم الرعاية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الوسائل البصرية مثل الرسوم البيانية والمخططات والصور لنقل المعلومات والتأكد من أن جميع المشاركين- بما فيهم الذين لديهم مستويات منخفضة من القراءة والكتابة- يمكنهم فهم المحتوى الذي تتم مناقشته.

11. ان أحد وجهات النظر بشأن الحوار الذي هو هدف من تلقاء نفسه هو إيجاد حيز آمن للتواصل والتفاهم، مع وجود غرض أساسي وهو الجمع بين الناس. بالإضافة إلى ذلك، فإن تأسيس الحوار كأداة لتحقيق أهداف أخرى هو هدف آخر مشابه. تتراوح هذه الأهداف بين حل المشاكل وحل النزاعات وتلبية الاحتياجات والشواغل المعينة. لكل وجهة نظر نقاط قوتها وضعفها. وسواء كانت هناك حاجة إلى الحوار كهدف في حد ذاته أو كأداة لتحقيق أهداف أخرى، فينبغي أن تكون عملية الحوار شاملة للجميع وشفافة وميسرة جيداً وتمكينية ومهيكلة بصورة جيدة ومخططة ومنظمة بصورة جيدة.

12. يمكن أن يمثل إشراك حكومة العراق في أي حوار أو مبادرات تفاوضية تحديات وفرصًا على حد سواء. على الرغم من استمرار عدم الاستقرار السياسي والمخاوف الأمنية، فإن الحكومة لديها القدرة على توفير إطار رسمي وقانوني للحوار، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى الموارد والبنية التحتية.

علاوة على ذلك، أحرزت الحكومة بعض النجاحات في السنوات الأخيرة نحو تحقيق استقرار الحالة الأمنية، والتصدي للفساد وتعزيز المصالحة الوطنية. غير أن الوضع الراهن في العراق لا يزال معقداً وهشاً، مع استمرار التحديات الاقتصادية والسياسية. لأجل إشراك الحكومة بفعالية في الحوار، فانه من الضروري التخطيط بعناية وبناء الثقة والمشاركة مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المجتمع المدني , وذلك لتعزيز الاستقرار على المدى الطويل والارتقاء بالسلام والتنمية في البلاد.

13. لا يمكن المبالغة في أهمية وجود آلية تنسيق عندما يتعلق الأمر بتنفيذ برامج ومبادرات الحوار. قد يؤدي ضعف التنسيق بين المؤسسات وداخل المؤسسة الواحدة إلى ازدواجية الجهود وإهدار موارد بشرية ومالية قيمة.

علاوة على ذلك، قد يسبب عدم التنسيق أيضًا ارتباكاً وتعارضاً بين أصحاب المصلحة. يمكن لآلية التنسيق أن تكفل مواءمة جميع الجهود واستخدام الموارد بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى نتائج أفضل ونجاح أكبر لبرامج ومبادرات الحوار.

14. لتحقيق نتائج حقيقية مع القيام باستعراض منتظم لعمليات الحوار، فأنه من الضروري اتباع نهج كلي للحوار، مع مراعاة مجموعة واسعة من العوامل التي يمكن أن تؤثر على فعاليته. هذا يشمل سياق الحوار (مثل الاستقرار السياسي والظروف

الاقتصادية والديناميكيات الاجتماعية)، والأفراد والجماعات المشتركة (بما في ذلك وجهات نظرهم وخلفياتهم وخبراتهم)، والإجراءات المستخدمة والصلات والعلاقات بين أصحاب المصلحة. علاوة على ذلك، ينبغي أن يكون الحوار مستمراً - وليس مجرد حدث لمرة واحدة - وذلك للحفاظ على العلاقات بين المجاميع المختلفة وتعزيزها.

5.2. توصيات

تستند التوصيات التالية إلى نتائج وتحليل الاستعراض المنهجي للحوار والمشاركة. وتهدف هذه التوصيات إلى توفير التوجيه لمختلف الجهات الفاعلة المشاركة في جهود الحوار، بما في ذلك المسؤولون الحكوميون ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي.

تركز هذه التوصيات على تحسين فعالية الحوار وشموليته وعلى تحديد استراتيجيات لتنفيذ نتائج الحوار. من المهم ملاحظة أن هذه التوصيات ليست شاملة وينبغي تكييفها مع السياق والاحتياجات المحددة لكل حالة.

- ضمان عملية حوار مثمرة وناجحة، وتنظيم حلقات عمل لبناء الثقة في بداية الحوار وحلقات العمل بشأن التفاوض والمصالحة وحل النزاعات. ان حلقات العمل المتعلقة ببناء الثقة ستقوم بإرساء اساس للتفاهم والاحترام المتبادلين بين المشاركين، وستساعد حلقات العمل المعنية بالتفاوض والمصالحة وتسوية النزاعات المشاركين على تطوير المهارات والاستراتيجيات اللازمة للتغلب بفعالية على النزاعات التي قد تبرز أثناء عملية الحوار وحلها.
- ضمان مشاركة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الذين يمثلون خلفيات عرقية ودينية واجتماعية مختلفة وممثلين من القطاعين العام والخاص في عملية حوار شاملة و واسعة. هذا النهج سيضمن أن يمثل الحوار مختلف وجهات نظر المجتمع واحتياجاته.
- الحفاظ على التوازن بين تحقيق الجودة في المناقشة وعملية صنع القرار، مع شمول جميع الأطراف ووجهات لنظر ذات العلاقة في آن واحد. هذا الامر يدعم إقامة حوار مشروع ومثمر. ان الجودة مهمة لأنها تتيح حلاً سريعاً وفعالاً للمشاكل، ولكن إذا تحقق ذلك على حساب الشمول، فإن الحوار ونتائجه قد لا تحظى بقبول أو دعم جميع الأطراف المعنية.

من ناحية أخرى، فإن الإفراط في الشمولية قد يؤدي إلى مناقشات مطولة وعمليات صنع قرار قد لا تكون فعالة، ولكنها ستساعد على ضمان مراعاة جميع وجهات النظر والمخاوف. لذلك، فإن إيجاد التوازن الصحيح بين الجودة والشمول سيساعد على ضمان مشروعية الحوار والتنفيذ الناجح لنتائجه.

- إنشاء فرق عاملة موضوعية تركز على مسائل محددة تتصل بالأهداف الرئيسية للحوار وذلك لتحسين كفاءة وفعالية الحوار. يمكن لهذه الفرق أن تعمل بالتوازي مع المناقشة الرئيسية، مما يسمح باستكشاف متعمق لقضايا محددة. هذا النهج سيضمن لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة فرصة الإسهام في الحوار ومعالجة جميع المسائل المهمة معالجة شاملة.
- تنظيم سلاسل حوار متعددة حول مواضيع محددة مثل الدستور العراقي أو تغير المناخ أو ندرة المياه أو التنويع الاقتصادي، والتي تستهدف قضايا محددة وتجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين القادرين على تنفيذ الحلول الممكنة.
- تضمين عقد اجتماعي جديد بين الحكومة والمجتمع، ومكافحة الفساد وتطوير منظور وطني للعدالة التحويلية يذهب الى ابعد من التعويض المالي، و التركيز على العلاقات الاجتماعية مع إعطاء الأولوية لقضايا الشباب والنساء.
- لضمان عملية منصفة وفعالة لصنع السياسات، من المهم الاعتراف بديناميكيات السلطة ومعالجتها، لا سيما عند العمل مع فئات المجتمع التي قد تكون لها تجارب أو وجهات نظر مختلفة. يمكن تحقيق ذلك من خلال استراتيجيات مثل تيسير الحوار والتواصل، وتعزيز الشمولية والإنصاف، ومعالجة أي حواجز منهجية قد تعوق المشاركة المجدية لفئات معينة.

الأدوات الهامة هي بناء الشراكات مع منظمات المجتمع المدني الشعبية والمحلية، وإشراك الخبراء المحليين في تصميم عملية الحوار، والقيام بالتخطيط والتقييمات لفهم أصحاب المصلحة المختلفين، وتوفير التدريب وبناء القدرات لتعزيز المشاركة المجدية للمجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً.

• ضمان المشاركة الهادفة والشاملة في عمليات الحوار ورسم السياسات والبحث بصورة استباقية عن طرق مبتكرة لإشراك الفئات المستضعفة وتنفيذ هذه الطرق. قد ينطوي ذلك على تطوير أساليب جديدة للتوعية وبناء الثقة مع مرور الوقت. ان الجهود المتناسقة الرامية إلى إشراك هذه المجموعات لا تعزز ثقتها ومشاركتها في المدى القصير فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى إقامة علاقات دائمة تتيح مشاركة أكثر جدوى واستمراراً.

• زيادة المشاركة والانخراط في عملية الحوار من خلال استخدام عالم الإنترنت الرقمي كمنصة، لا سيما بالنظر إلى ارتفاع مستوى الاستخدام بين الشباب, إضافة الى تناول قضية العنف عبر الإنترنت، لا سيما ضد النساء اللواتي يتحدثن بصورة علنية. من خلال التصدي لهذه التحديات والاستفادة من فوائد المشاركة عبر الإنترنت، يمكن إيجاد حيز أكثر أماناً وشمولاً للحوار والمشاركة.

• التركيز على السياسات والمشاريع الفعالة والشاملة التي تعكس احتياجات المجتمع وأولوياته، وإعطاء الأولوية لبناء الثقة مع المجتمعات المحلية وإشراكها بنشاط في جهود رسم السياسات أو المشاريع. يمكن تحقيق ذلك من خلال نهج تشاركي يشمل الاستماع إلى وجهات نظرهم وتجاربهم. التعامل مع صانعي القرار وتجنب فرض أو إملاء الحلول، لأن ذلك يمكن أن يقوض الثقة ويردع المشاركة الهادفة. باتباع هذه المبادئ، يمكن وضع سياسات ومشاريع تعكس حقاً احتياجات المجتمع وأولوياته.

• تعزيز فهم أعمق للحوار. نوصي بأن تقوم مؤسسات التعليم العالي بدمج برامج الدراسات العليا التي تركز بشكل خاص على دراسة الحوار. يمكن أن تشمل هذه البرامج دورات دراسية عن نظريات وممارسات الحوار، فضلا عن فرص التطبيق العملي وبناء المهارات من خلال حلقات العمل وغيرها من الأنشطة العملية. يمكن أن تساعد هذه البرامج في إنتاج محترفين مجهزين جيدًا لتسهيل المحادثات المنتجة والشاملة في مختلف البيئات والسياقات من خلال تزويد الطلاب بتدريب متقدم في الحوار.

• الاستثمار في تدريب وتطوير الموظفين والمتطوعين وتزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لمشاريع الحوار.

• استخدام موارد وخبرات الجامعات والنوادي الاجتماعية والقطاع الخاص لتعزيز ودعم جهود الحوار.

• التركيز على مبادرات الحوار المصممة خصيصاً لمعالجة احتياجات المرأة وقضاياها لتخفيف عدم المساواة بين الجنسين. يمكن تحقيق ذلك عن طريق ضمان وجود المرأة في الأدوار القيادية وإشراك نساء بنسبة لا تقل عن نصف المشاركين في أي جهود للحوار. معالجة احتياجات المرأة وقضاياها هو أمر بالغ الأهمية لبناء السلام والأمن

• تعزيز مشاركة الشباب في الحوار بالتركيز على القضايا ذات الصلة بشكل خاص بخبراتهم ومخاوفهم، مثل التعليم وأنظمة الأعمال التجارية وفرص تنظيم المشاريع في القطاعات، مثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة.

• إدماج القيادة المحلية وتيسير مشاريع الحوار لتعزيز فرص تحقيق نتائج ناجحة وإيجابية، لا سيما على الصعيد المحلي. هذا النهج يكفل ان المشروع قد تم تكييفه مع الاحتياجات والسياق المحددين للمجتمع المحلي.

ان لخبراء المحليين الذين لديهم فهم عميق لتاريخ المجتمع وقيمه وتحدياته قادرون على تيسير الحوار بطريقة تتصف بالاحترام والشمول والفعالية, وبالتالي زيادة الاستثمار في بناء قدرات الميسرين والاستفادة بشكل أفضل من الشبكات الموجودة، وإنشاء منصة إلكترونية، وضمان أن تكون معظم عمليات الحوار بقيادة عراقية وملكية عراقية.

• تبني نهج شامل يجمع بين نتائج الحوار والآليات الأخرى مثل مشاريع سبل العيش والمساعدة القانونية والحوكمة لضمان استدامة نتائج الحوار وتطبيقها العملي. سيضمن هذا النهج دعم وتنفيذ النتائج المرجوة من الحوار بطريقة مجدية.

• تنسيق جهود المنظمات المشاركة في الحوار لتعزيز فعالية جهود الحوار وخلق التآزر عبر المنظمات أو حتى داخل منظمة واحدة كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع إطار وطني لأولويات الحوار في العراق لكي تكون الجهود التي تبذلها ملائمة لجميع المنظمات العاملة في هذا المجال وتعزيزها على النحو الأمثل.

• بالنسبة للحكومة والسلطات العامة وصانعي السياسات، يوصى بإشراك المواطنين وأصحاب المصلحة في جميع مراحل دورة السياسات واستخدام مجموعة متنوعة من أدوات السياسة العامة. يمكن تحقيق ذلك باستعراض مهام لجنة التعايش السلمي وأدواتها ووضع خارطة طريق للحوارات المجتمعية لتعزيز التماسك والسلام والاستقرار في العراق.

• التركيز على الحوارات الحقيقية من القاعدة إلى القمة وتيسير الحوار الهادف والمؤثر من خلال دعم المنظمات المحلية والمؤسسة السياسية العراقية كي يتمكن المجتمع الدولي من دعم الحوار في العراق بشكل فعال. يمكن انجاز ذلك عن طريق التقييم الدقيق للاحتياجات والأولويات المحددة لكل مجال وإشراك المنظمات المحلية في تخطيط الأنشطة وتنفيذها، وتجنب تعميم النُهج.

• ضمان تنفيذ التوصيات المنبثقة عن ورقات الحوار والسياسات بإدراجها في جدول أعمال GIZ ومبادراتها وبرامجها. هذا الامر سيساعد على مواصلة المحادثات وضمان نجاح هذه الأنشطة ودفع عجلة التقدم في المستقبل من خلال إشراك GIZ وشركائها المقابلين في تنفيذ النقاط القابلة للتنفيذ من اوراق السياسات.

• دعوة منظمات المجتمع المدني، وكذلك المؤسسات الحكومية إلى الإبداع في إنشاء قنوات ومنصات للحوار بين المواطنين ومنظمات المجتمع المدني وسلطات الدولة والنظر في الحلول الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي.

• لتعزيز التغيير في الثقافة فأنه ينبغي دمج مواضيع مثل الحوار والمشاركة والاصغاء الفعال والشمولية في النظام التعليمي وإدراجها في مناهج رياض الأطفال والمدارس والجامعات. وبما أن الخيارات المتعلقة بالتغييرات السنوية في المناهج الدراسية محدودة جداً، فإن عملية التغيير ستستغرق وقتاً طويلاً.

6. ممارسات جيدة

العودة الآمنة للنازحين داخلياً

كانت الحوارات على الصعيد المحلي أداة فعالة في تعزيز العودة الآمنة للنازحين في الداخل والتعايش السلمي، مع تيسير إعادة إدماج العائدين من المخيمات خاصةً النساء في مجتمعاتهم المحلية. على الرغم من المقابلة بالرفض والعداء، فقد ساعدت هذه الحوارات في خلق بيئة أكثر ترحيباً وداعمة تفضي إلى عودتهم. كانت مشاركة المجتمع الدولي في تنظيم هذه الحوارات والتأثير على صنع السياسات مفيدة أيضاً، رغم وجود تحديات كثيرة في تنفيذ النتائج بسبب طبيعة السياق السياسي العراقي. على سبيل المثال، "طُلبَ من النساء الأيزيديات -بمن فيهن المتزوجات قسراً من أعضاء داعش- العودة إلى ديارهن. في البداية، كانت هذه المجتمعات المضيفة ترفض اعادة إدماج هؤلاء الأفراد، لكن الحوارات عملت على تمهيد الطريق[100]" . في أحد المشاريع، نتج الحوار المتعلق بعودة النازحين داخلياً إلى جنوب الموصل عن تشكيل فريق عامل مكلف بزيادة القبول والتفاوض بشأن عودتهم. أتاح هذا الفريق العامل منتدى للمفاوضات مع المجتمعات المُضيفة ممثلةً بقادة المجتمع، لتسهيل عودة عوائل النازحين التي يُعتقد أنها منتسبة إلى داعش، كل حالة على حدة. وكما ذكر أحد مقدمي المعلومات الرئيسيين:

نُظر الى بعض الأسر من حيث الانتماء الديني وواجهت حواجز اجتماعية للعودة. لذا فإن مجموعة العمل هذه تدعم عودة وإعادة إدماج العائلات التابعة لداعش في أحياء جنوب الموصل. تمكنوا من التحدث مع زعماء القبائل والمجتمع المُضيف وعوائل الضحايا، والاستفسار عن احتياجاتهم وشكاواهم. ولأول مرة يساهم أعضاء فريقنا العامل ليس فقط كمقابلات مطلعة لتحليل الصراع، ولكنهم في الواقع يقومون بتسهيل مناقشات مجموعة التركيز بأنفسهم لمناقشة بعض تطورات الصراع الجديدة في مناطقهم وأيضًا لتعزيز المشاركة المجتمعية والتوعية المجتمعية بأكملها .

أدت مبادرات الحوار أيضاً إلى تعزيز التعاون والتعاضد بين أصحاب المصلحة على مستوى المنطقة مما ساعد على معالجة المسائل المعقدة والحساسة المتعلقة بحل النزاعات. فمثلاً " أدت إلى نتائج ناجحة مثل العودة السلمية للنازحين داخلياً وإعادة إدماجهم في مجتمعات محلية معينة، مثل العياضية والزمار والقيارة "[101]

التوصل إلى حلول بديلة: في الحالات التي يتعذر فيها التوصل إلى حل كامل، يمكن أن يؤدي الحوار الفعال إلى تحديد حلول بديلة لم يسبق النظر فيها. على سبيل المثال:

خلال الحوار الذي دار في منطقة القيارة لتيسير عودة الأسر النازحة إلى مجتمعاتها المحلية، عارضت بعض أسر الضحايا هذه الفكرة بشدة. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك ضغوط من السلطات لإغلاق مخيمات النازحين بسرعة. رغم ذلك, من خلال الحوار تم

100 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
101 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية

إيجاد حلول بديلة، مثل السماح للأسر النازحة بالعودة إلى القرى أو المناطق القريبة من منازلها الأصلية، ولو مؤقتًا، أو السماح لأسر النازحين داخليًا ببيع ممتلكاتهم واستخدام الأموال لإعادة التوطين في مكان هم يختارونه.[102]

الاتفاق المكتوب والمنشور: نتيجة لعملية الحوار في القيارة، تم وضع اتفاق إطاري مكتوب لتسهيل عودة النازحين داخليًا الذين ينتمي أفراد أسرهم إلى داعش.

شمل هذا الاتفاق شروط العودة والالتزامات من الجانبين - أسر الضحايا وأسر النازحين داخلياً. أعلن عن الاتفاق وحضره ممثلون عن محافظ نينوى ونائب وزير الهجرة والمهجرين والحكومتين الاتحادية والمحلية، فضلا عن أسر الضحايا وزعماء القبائل وأعيان المناطق الأخرى في محافظة نينوى[103].

عودة نازحي الداخل: كنتيجة مباشرة لعملية الحوار الرامية إلى دعم عودة النازحين داخلياً إلى قراهم في القيارة، "عادت 70 أسرة نازحة، وحصلت 40 أسرة نازحة على موافقة المجتمعات المحلية المضيفة على العودة، ومنحت 128 أسرة نازحة الموافقة على العودة إلى أماكن قريبة من قراها الأصلية كحل بديل"[104].

دليل تيسير الحوار: في إطار مشروع (أصوات الشباب) المنفذ بالتعاون مع GIZ، تم انتاج دليل لتيسير الحوار بهدف تمكين الميسرين من تنظيم جلسات حوار مثمرة ومؤثرة بخصوص السياسات المحلية وتمكين أفراد المجتمع المحلي من الحصول على فرص حقيقية للمشاركة في صنع القرار. يمكن استخدام هذا الدليل لتحليل وفهم قضايا المجتمع والأشخاص المعنيين والمتأثرين بها، دون تجاهل تعقيدها.

علاوة على ذلك، يمكن أن يساعد الدليل في استكشاف الفرص المشتركة بين العديد من أصحاب المصلحة في قضية اجتماعية معينة من خلال التحقيق في دوافعهم وتأسيس فهم مشترك بينهم، وتطوير فهم راسخ لأهمية التواصل بين أصحاب المصلحة المعنيين بقضية اجتماعية معينة وأثر انهيار الاتصالات، وتخطيط وتنظيم وتحليل جلسات الحوار باستخدام الأدوات المناسبة لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الشباب والشابات وممثلو الحكومة وقادة المجتمعات المحلية. أخيرًا، يمكن أن يشجع الدليل مشاركة المجتمع في عمليات صنع القرار المحلية من خلال التفاعل بين مشرعي الدولة وأفراد المجتمع وقادة المجتمع.

تحقيق العدالة للناجين

أجرت لجنة التحقيق وجمع الأدلة (CIGE) مشاورات مع أكثر من 200 ناجية فيما يتعلق بالتعويضات. وقد تم تلخيص النتائج في ورقة سياسات تهدف إلى زيادة الوعي بضرورة تعزيز العدالة , وقد تشاركت الجهات الفاعلة المختلفة للنتائج. جمعت CIGE واحدة من أكبر مستودعات أدلة الشهادات في العراق حتى الآن.

102 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
103 مقدم معلومات رئيسي من منظمة محلية
104 مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية

حتى الآن، تم جمع أكثر من 3000 شهادة من الناجين وأفراد الأسرة وتم أخذ 1400 عينة دم. تتم مشاركة المواد مع المؤسسات الحكومية العراقية. وتحال المعلومات المتعلقة بالبيانات الجغرافية أو بيانات محددة عن الاتصالات السلكية واللاسلكية وكذلك الأدلة التي يقدمها الأفراد إلى فريق الأمم المتحدة للتحقيق لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي يرتكبها داعش (UNITAD).

العدالة الانتقالية والتصالحية

نتيجة للحوار المتعلق بالعدالة الانتقالية والتصالحية، تمكن أصحاب المصلحة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مجموعة من التوصيات المحددة والعملية في هذا المجال. وقد نوقشت هذه التوصيات مناقشة مستفيضة في بغداد وأيدتها جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك صناع السياسات وممثلو المجتمع المدني وأعضاء المجتمع المحلي. وهذا إنجاز ملحوظ بالنظر إلى الطبيعة الحساسة للموضوع , ولأنها المرة الأولى التي يتم فيها التوصل إلى اتفاق من هذا القبيل بين أصحاب المصلحة هؤلاء. أدى الحوار بشأن العدالة الانتقالية والتصالحية إلى توصل أصحاب المصلحة إلى سلسلة من التوصيات الملموسة والعملية بشأن هذا الموضوع. من الإنجازات الأخرى ذات الصلة بالحوار كان التنفيذ الناجح لقانون الناجين الإيزيديين كآلية للعدالة الانتقالية. وعن طريق الحوار والتعاون مع السلطات المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين، أصبح ممكناً وضع وتنفيذ إطار قانوني يوفر العدالة والتعويضات للناجين من الإبادة الجماعية الإيزيدية وغيرها من الأقليات المتضررة من النزاع. "خلال الانخراط في الحوار والعمل معًا لتلبية احتياجات وشواغل الناجين، كان من الممكن تعزيز مجتمع أكثر شمولاً وعدلاً في العراق".[105]

[105] مقدم معلومات رئيسي من منظمة دولية

مثال ملموس لإنجازات الحوار

تعزيز التواصل والتفاهم على الصعيد الحكومي الدولي: أتاحت جلسات الحوار فرصة للمواطنين للاجتماع ومناقشة القضايا مع صانعي السياسات. بالإضافة إلى ذلك، تسمح هذه الجلسات لصانعي القرار على مستويات مختلفة، مثل القائمقام بالاجتماع والتفاعل مع كبار المسؤولين لأول مرة. أدى هذا التفاعل إلى تحسين التواصل والتفاهم بين مختلف مستويات الحكومة مما أدى بدوره إلى صنع سياسات أكثر فعالية.

انسيابية الحوار

تنطوي عملية الحوار على تدفق من الانطباعات المتغيرة إلى بناء الثقة، مؤدياً إلى استجابة أفضل للعمل والاستدامة في نهاية المطاف. الإنجازات التالية تعتبر إنجازات رئيسية:

- **تغيير الانطباع، إلى بناء الثقة**: أدى الحوار إلى تغيير التصورات أو المعتقدات الأولية للفرد حول شخص ما أو موقف ما. من الواضح أن الثقة في الحكومة يمكن أن يكون لها تأثير كبير على قدرتها على تنفيذ الإصلاحات. هذا الشيء واضح في البيان الذي أدلت به إحدى المشاركات في الحوار والتي كان لديها في البداية وجهة نظر سلبية عن القائمقام لكنها غيرت رأيها بعد التعرف عليه ورؤية التزامه بالعمل من أجل المواطنين. "عندما التقيت به وأدركت مدى استعداده للعمل من أجل المواطنين، غيرت وجهة نظري تمامًا".

- **استجابة القائمقام**: أظهر القائمقام درجة كبيرة من الاستجابة لاحتياجات واهتمامات المجتمع. وشمل ذلك تنقيح خطة التنمية المحلية لتلبية احتياجات الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة بمزيد من الفعالية، استناداً إلى المُدخلات الواردة في اجتماعات الحوار. يعكس هذا الإنجاز التزام القائمقام بتلبية احتياجات مجتمعهم والاستجابة لمخاوفهم.

- **الإجراء المتخذ**: الإجراءات التي اتخذها القائمقام لإنشاء اتحادات للنساء والشباب وعقد اجتماعات منتظمة معهم لمناقشة القضايا الجارية والتخطيط للمشاريع المستقبلية, أظهرت التزاما بالتصدي بفعالية لمشاغل واحتياجات هذه المجموعات وإشراكها في عملية صنع القرار.

- **استمرارية الحوار**: وضع أساس للتواصل والحوار المستمرين بين الأطراف المعنية. شمل ذلك جمع اصحاب القرار وأعضاء المجتمع القادمين والأحزاب الأخرى المعنية لإجراء مناقشات مفتوحة ومستمرة حول القضايا والشواغل.

هذا الإنجاز يضع الأساس للتقدم والتعاون في المستقبل لأنه يعترف بقيمة الحوار المستمر وأهمية إيجاد أرضية مشتركة في العمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. يمكن النظر إلى استمرار الحوار على أنه نجاح في حد ذاته لأنه يتيح التبادل المستمر للأفكار والتغذية الراجعة وإتاحة الفرصة لمعالجة أي شواغل أو قضايا قد تظهر.

الاستدامة: منصة رقمية على الإنترنت لمواصلة الحوار. تم إنشاء مجموعات واتساب بين القائمقام ومشاركين متنوعين للحصول على تغذية راجعة باستمرار. حتى ان نواتج بعض المشاريع قد تجاوزت أهدافها. "كانت هناك بعض المبادرات التي نفذها القائمقام ومجاميع أخرى دون تكلف ودون أي مساهمة نهائية بمجرد إيجاد أرضية مشتركة، وتعبئة مورد متاح محليًا وتنفيذه"

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال على:

elbarlament GmbH Reuchlinstraße 10
10553 Berlin
Tel.: +49 (0)30 398 204 190
E-Mail: info@elbarlament.org

elbarlament
cultures of democracy